www.kassioun.org

1049

الاثنين 20 كانون الاول 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

حول تجريف سورية من شعبها

يستحيل الركون لأي رقم إحصائي لأعداد اللاجئين السوريين، سواء أرقام الأمم المتحدة أو أرقام الدول المستضيفة؛ من جهة لأنّ الأرقام متضاربة فيما بينها، ومن جهة أخرى لأنّ هنالك أعداداً كبيرة من السوريين موجودون خارج سورية نتيجة الأزمة دون أن يكون وجودهم تحت صفة لاجئين...

ولكن أياً تكن الأرقام، فإن المؤكد هو أنّ قرابة نصف السوريين الذين كانوا يعيشون في سورية بشكل مستقر، لم يعودوا فيها. وإذا كانت الأزمة السورية هي أزمة ومعاناة الشعب السوري بالدرجة الأولى، فإنّ تجريف نصف الشعب السوري من بلاده، يحمل من الأهمية ما يضعه في كفة مكافئة تقريباً لكل المصائب الأخرى مجتمعة.

إذا حاولنا وضع الأمور في سياقها التاريخي الأوسع، فإنّ مسألة التجريف البشري التي نراها الآن، لم تبدأ عام 2011، بل مرت عبر عدة موجات وصولاً لطوفان الهجرة بعد 2011.

الموجات الأولى كانت منذ خمسينيات القرن الماضي، وضمن توجه وتحفيز غربي- صهيوني باتت تكشفه الوقائع والوثائق. استهدفت تلك الموجات فئات بعينها، قومية ودينية وطائفية، ضمن تصور محدد هو ضرورة تهيئة سورية والمنطقة بشكل عام للتعايش مع كيان عنصري مبني على أساس «واحدية الهوية الدينية»؛ ذلك أنّ هوية سورية المتحررة حديثاً من الاستعمار، كدولة غنية التنوع ومعادية للمشاريع الغربية والصهيونية، كانت قد أرسيت بشكل واضح منذ يوسف العظمة والثورة السورية الكبرى. واتضح أن هذه الهوية باتت ضمن الجينات منذ الخمسينات حين تقاطعت مواقف ممثلي العمال والفلاحين وممثلي البرجوازية الوطنية في حينه، ضمن اصطفاف مضاد للغرب وقريب من الاتحاد السوفييتي «توجد أكثر التعبيرات جلاء عن هذه الحقائق في وثائق CIA العائدة للخمسينيات والتي رفعت عنها السرية».

الموجات التالية من التجريف جاءت مباشرة بعد الأولى واستمرت حتى ما قبل الأزمة، وتعمقت بعدها؛ ونقصد بها موجات هجرة العقول والكفاءات على أساس التفاوت العام بين المركز العالمي الغربي وبين الأطراف.

منذ 2011 وحتى الآن، شهدنا طوفاني هجرة كبيرين، الأول خلال مرحلة الاقتتال العسكري وما رافقها من ويلات تدمير وقتل واعتقال وخطف وإرهاب، والثاني الذي ربما يكون أكبر من الأول وما يزال مستمراً حتى الآن، هو طوفان الهجرة تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المأساوية.

وكلما طال عمر الأزمة، بدأ التجريف المؤقت للسكان بالتحول إلى تجريف دائم؛ فالسوريون الذين خرجوا من بلادهم هرباً قبل سنوات، سواء هرباً من الحرب أو من الجوع والقهر، أو لأي سبب آخر، لم يكن ببال أغلبيتهم أنهم باقون خارج سورية... ولكن مرور السنة بعد السنة، وهم في بلاد أخرى وحياة أخرى، بدأ يغرس أفكار عدم العودة أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى، خاصة لدى أصحاب الكفاءات الذين يجدون بطبيعة الحال ما يؤمن استقرارهم بصورة أسهل من الآخرين...

وإذاً، لا يكتمل فهم المرء لسياسة العقوبات، ولسياسات رفع الدعم والفساد الكبير الممنهج، ولسياسات التضييق على الناس وتيئيسهم، وكذا للعمل على إطالة عمر الأزمة، دون فهم المسألة السكانية بالذات، ودون فهم ارتباطها العميق بالحاجات الأمريكية والصهيونية لإعادة ترتيب المنطقة انطلاقاً من تجريف موقف سورية الوطني ومن ثم وحدتها، عبر تجريف سكانها بالدرجة الأولى، وعبر ضرب جيناتهم الوطنية.

إنّ الحفاظ على من ظلوا في البلاد فيها، وتمكين الذين خارجها من العودة إليها بأسرع وقت ممكن، بات شرطاً أساسياً للحفاظ على البلاد نفسها، وتالياً بات معياراً للموقف الوطني، بعيداً عن الهذر والنفاق الكثير الذي نسمعه في هذه المسألة.

وتحقيق هذا الأمر، بات يمر عبر إيقاف الانهيار الاقتصادي-الاجتماعي فوراً، وهذا ممكن فقط عبر تغيير شامل للبنية المتعفنة فساداً وتسلطاً؛ التغيير الذي لا طريق له إلا الحل السياسي الشامل عبر تطبيق القرار 2254، وبكل بنوده.

أين وصلت عملية «تغيير سلوك النظام»؟

[06]

شؤون عمالية

لعبة التعويض المعيشي

02

ملف «سورية 2021»

صفقة و«قرار جديد».. خذ الحكمة من «رجل المستنقعات»!

08

شؤون محلية

رفع سعر الدواء... صفعة جديدة مؤلمة

10

شؤون عربية ودولية

روسيا والصين ... أكثر من مجرد تحالف

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المجلس العام للنقابات سينعقد هل سيغير من عاداته

أعلن عن موعد لاجتماع المجلس العام لنقابات العمال في سورية يومي الأحد والاثنين 19-12/20 وتحضره الحكومة كما هي العادة المتعارف عليها في اجتماعات المجالس السابقة.

سينعقد المجلس وأحوال الشعب السوري تذهب نحو التدهور في مستوى معيشتها وكافة حقوقها، سينعقد مجلس النقابات وأمام الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية قضايا كبرى ومصيرية لنقاشها، واتخاذ المواقف الضرورية التي تعبّر عن مصالح من تمثلهم النقابات والمفترض أنها المدافع والحامي الحقيقي لتلك المصالح والحقوق.

التجربة الآنية التي تعيشها الطبقة العاملة وما تمت صياغته من مواقف نقابية تجاه ما جرى اتخاذه من قرارات حكومية وغيرها لا يعطي مؤشرات جديه على إمكانية تغير في موقف النقابات تجاه المطالب الكبيرة للطبقة العاملة وهي متراكمة، وكل الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد والتي ستعقد في بداية العام القادم قد لا تخرج عنها مواقف جدية تكون بمثابة مواقف ورسائل للحكومة ومن يشد بأزرها ترسلها الحركة النقابية والطبقة العاملة لتعلن فيه عن استيائها وعدم رضاها عن كل الإجراءات المتخذة بحق العمال ومصالحهم ومعاملهم.

إن ما يدور في اجتماعات المجالس هو تقديم الخطابات التي لا تقدم ولا تؤخر، وهي موجهة مسبقاً ومحدد فيها ما سيقوله الأعضاء وهذا السلوك يصادر حقوق أعضاء المجلس باعتبارهم أعلى قيادة نقابية من المفترض أن تكون صوت العمال وصاحبة القرار فيما يخص المطالب والحقوق العمالية والمدافعة عن استقلالية الحركة النقابية وترفض التدخل في شؤونها وقراراتها من أية جهة كانت، خاصةً وأن الحركة النقابية بكوادرها قد خبرت سلوك الحكومات المتعاقبة تجاه حقوقها ومطالبها.

الكوادر النقابية الحاضرة للاجتماع قد تطرح في هذا الاجتماع ما عندها كونها تتعرض الآن أكثر من أي وقت مضى ومباشرة لمطالب من هم تحت، أي: لمطالب العمال في المعامل، ولا ندري هل ما ستطرحه إن تم الطرح يروق كثيراً لأصحاب العقد والربط وللجهات المختلفة الحاضرة للاجتماع وكيف سيتم الرد.

إن الموقف المحوري الذي من المفترض أن تتمترس حوله النقابات هو: أجور العمال وضرورة زيادتها بما تكفل تأمين حاجات العمال وضروریاتهم من مأكل وملبس وسكن وطبابة وغيرها من مصادر النهب والفساد الكبيرين وليس من جيوب الفقراء كما يتم حالياً من رفع للأسعار وزيادة في الضرائب والرسوم.

الأجور بواقعها الحالي مع الزيادة الأخيرة غدت لا تكفي كفاف يوم العمال والفقراء عموماً، وحولتهم إلى متسولين على أبواب الجمعيات الخيرية ليحصلوا على ما يمكن من معونات ليسدوا به جوعهم الذي أوصلتهم إليه السياسات الحكومية.

الطبقة العاملة السورية والكوادر النقابية الواعية لمخاطر اللحظة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها شعبنا، لا بدّ لها من تحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري من كوارث مختلفة وأن يكون موقفها وقرارها، متّخذاً على أساس مصالح الطبقة العاملة السورية في القطاعين العام والخاص حيث حقوق عمال القطاع الخاص بالغالب لا يجري التطرق لها مع أنهم يتعرضون للكثير من الاستلاب لحقوقهم من الأجور إلى التسجيل بالتأمينات الاجتماعية إلى إصابات العمل والضمان الصحي وغيره من الحقوق وحتى بالتسريح التعسفي.

لعبة التعويض المعيشي

تعني كلمة التعويض المعيشي اعترافاً ضمنياً أن الراتب الأساسي لا يكفي ولا يصلح للمعيشة لذلك تم اختراع مصطلح التعويض المعيشي تعويضاً عن الارتفاع الجنوني للأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة وقد تم اعتماده في القطاع الخاص أيضا كأسلوب غير مباشر لرفع الأجور ولكن دون أن يصبح حقاً للعامل.

فغالبية المنشآت والمعامل تحدد الأجر المقطوع على أساس الحد الأدنى للأجور والرواتب في حين تعطي عمالها تعويضاً معيشياً يعادل أضعاف الراتب لإيمانهم بأن الحد الأدنى لا يمثل شيئاً، وهذا التعويض المعيشي يحدد عادة بناء على رغبة رب العمل فليس هناك أي قانون يلزمه به أو يحدد مقداره.

وعلى أساس الحد الأدنى تحسب كافة التعويضات والتأمينات الاجتماعية وتعويض التسريح غير المبرر وهو الذي يكون متدنياً عادة، ولأن لا شيء قانونياً يلزم رب العمل بتعويض المعيشة فإن العامل لا يستطيع المطالبة به أمام المحكمة العمّالية أو أمام مديرية العمل.

وفي حال تم رفع الحد الأدنى للأجور والرواتب كما حدث أمس فإن أرباب العمل يقومون عادة بحسم الزيادة من التعويض المعيشي للعامل أي لا فائدة فعلية تعود على العامل من رفع الحد الأدنى للأجور.

وإذا كان القطاع الخاص يعطي عماله تعويض معيشة يعادل أضعاف الراتب فلماذا لا يتم رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى مقبول أو يعادل تعويض المعيشة وفي هذا إنصاف للعمال ولحقهم في أجر يؤمن احتياجاتهم الأساسية ويرفع من تعويضاتهم واشتراكاتهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويلزم أرباب العمل بتعويض المعيشة ويجعله أو يضمه إلى الراتب بحيث لا تبقى منة من رب العمل على عماله.

حتى الزيادات الدورية التي يستحقها العامل 9% كل سنتين يتم حسمها من تعويض المعيشة وهكذا لا يخسر رب العمل شيئاً ولا يكون قد خالف القانون أيضاً!!

مع العلم أن هناك كتاباً موجهاً من وزارة العمل إلى السيد مدير التأمينات الاجتماعية المتضمن بيان الرأي بخصوص التعويض المعيشي على أجور العاملين في القطاع الخاص والمشترك غير المشمول بأحكام قانون العاملين الأساسي في الدولة رقم 50 لعام 2004: حيث أكد الكتاب إلى أنه فيما يخص الحد الأدنى للأجور يطبق رأي قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة رقم 180 لسنة 2019 الذي خلص إلى أن أجور العاملين في القطاع الخاص والمشترك والمحدد وقتها بـ 47675 ليرة سورية شامل للتعويض المعيشي المضاف للأجر بحكم القانون أي يضاف التعويض المعيشي الممنوح إلى الفئات المستفيدة المحدد بأحكام المرسوم التشريعي رقم /7/ لعام 2015 وأحكام المرسوم التشريعي رقم /13/ لعام 2016 إلى الأجور الشهرية بتاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم /23/ 2019.

ولكن المحكمة العمّالية ومديرية العمل كان لهما رأيٌ مخالف بأن القانون المذكور نص على حالة التعويض المعيشي المحدد بـ 11500 ليرة سورية فقط في حين لا يطبق حين يكون التعويض المعيشي يعادل أضعاف الراتب المقطوع وفي هذا الرأي إلحاق ضررٍ كبيرٍ بالعمال ويحرمهم من أبسطَ حقوقهم في أجر عادل.

وأرباب العمل على علم تام بانه لولا التعويض المعيشي لن يجدوا عاملاً واحداً يعمل لديهم على الحد الأدنى للأجور ولكن مبلغ التعويض المعيشي هو الذي يرفع الأجور إلى حد ما ويجعل من ظروف العمل مقبولة نوعاً ما، لذلك لا بدّ من توفير الحماية القانونية للتعويض المعيشي أو ضمه واعتباره جزءاً من الراتب المقطوع.

أرباب العمل على علم تام بانه لولا التعويض المعيشي لن يجدوا عاملاً واحداً يعمل لديهم على الحد الأدنى للأجور

الحد الأدنى للأجور وحمايتها

يعتبر ضمان الأجور التي تلبي متطلبات المعيشة للعمال وأسرهم وعدم التأخير في دفع هذه الأجور في مواعيدها المناسبة من الأولويات الرئيسية للعمال. تعتبر سورية في منطقة الدول العربية وفي العالم بأنها أقل تغطية للحد الأدنى للأجور لجميع العمال، وتحديد هذا الحد الأدنى للأجور، بعيد كل البعد عن معايير منظمة العمل الدولية، حيث أكثر من 90 في المئة من العاملين بأجر أجورهم متدنية بشكل لا يلبي متطلبات المعيشة الدنيا، فما بالك بالحد الأدنى لأجورهم.

■ نبيل عكام

يهدف الحد الأدنى للأجور إلى حماية العمال من الأجور المنخفضة التي لا تتناسب مع متطلبات الحياة المعيشية الأساسية وتأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم والحد من عدم المساواة، ما بين الرجال والنساء، حيث غالباً ما تشكل النساء نسبة كبيرة من العمال ذات الأجور المنخفضة وخاصة في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم منه، ويجب أن يتم تحديد الحد الأدنى للأجور من خلال المفاوضات بين المنظمات التي تمثل العمال وأصحاب العمل والحكومة، ويتم تعديلها بشكل دوري، مع مراعاة التغيرات في تكاليف المعيشة والظروف الاقتصادية المختلفة الأخرى. حيث دعت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 131 إلى ضرورة وجود نظام للحد الأدنى للأجور يغطي جميع العاملين بأجر وينبغي أن يأخذ الحد الأدنى للأجور بعين الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم وكلفة المعيشة، واستحقاقات الضمان الاجتماعي والعوامل الاقتصادية بما في ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية، والمستويات الإنتاجية، والحفاظ على مستوى عال من العمالة.

تغيير إستراتيجيات وأساليب التنظيم والعمل النقابي في مواجهة السياسات الاقتصادية التي لا تلبي إلا مصالح قوى الفساد والنهب المشرعن

وبالتالي لابد للنقابات من امتلاك ومعرفة كافة المعلومات الإحصائية الاقتصادية بما في ذلك تعداد كافة القوى العاملة في قطاع الدولة والقطاع الخاص المنظّم وغير المنظم، ومعرفة تأثير الحد الأدنى للأجور على الاقتصاد بشكل عام، والآثار الإيجابية للحد الأدنى للأجور على الاستهلاك، وكذلك على رفاهية المستهلكين للسلع والخدمات المنتجة من قبل العاملين بأجر الحد الأدنى.

كيف يمكن حماية الأجور

هناك حاجة لأن يكون لدى النقابات قدر من الحرية في استخدام أدواتها الكفاحية وبالتالي ينبغي على النقابات وضع معيار للحد الأدنى للأجور والمطالبة به بكل أشكال وأدوات الكفاح العمالي بما فيه الإضراب يأخذ بعين الاعتبار احتياجات العمال وأسرهم بما في ذلك حجم الأسرة، خاصة عندما تكون هذه الاحتياجات للعمال مرتبطة بتكلفة المعيشة والاتصال المباشر مع العمال بكل الوسائل بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال الدراسة والتحليل الاقتصادي لهذه البيانات والإحصائيات تستطيع وضع سياساتها وأهدافها المختلفة، بما في ذلك سياسات سوق العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتهيئة بيئة العمل المستدامة وتعزيز الإنتاجية.

تغيير إستراتيجيات وأساليب التنظيم والعمل النقابي في مواجهة السياسات الاقتصادية التي لا تلبي إلا مصالح قوى الفساد والنهب المشرعن ويجب أن لا تكون هناك مساومة أو مهادنة مع سياسات اقتصادية واجتماعية لا تعتبر الأجور من أولوياتها.

تعزيز نظام التعاقد عن طريق المفاوضات الجماعية بين ممثلي العمال وأصحاب العمل في الدولة والقطاع الخاص وضمان دفع أجور العمال بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

تعزيز دور مديريات العمل وقدرتها على مراقبة تطور أجور العاملين وزيادتها الدورية بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب من قبل أصحاب العمل. تشميل كافة العمال لدى مظلة التأمينات الاجتماعية. الحيلولة دون انخفاض سعر قوة العمل «الأجر» إلى مستوى أدنى من قيمتها لذلك التنظيم والنضال النقابي ضروريان حتى لا يجد العامل نفسه مجبوراً على قبول أجر متدنٍّ بغض النظر عن العلاقة العامة بين العرض والطلب وهذا مرتبط بقدرة التنظيم النقابي على معرفة هذه العلاقة بين الأجر وقيمة قوة العمل إضافة إلى قدرتها على توحيد صفوف العمال واستخدامها لأدواتها النضالية الفعالة لتكون قوة حقيقة قادرة على أن تفرض شروطها في تحسين شروط العمل من أجر معادل لمستوى المعيشة وغيره من الحقوق المسلوبة.

الطبقة العاملة

عمّال توزيع أسيدا يصوتون على الإضراب

دعا ممثلو العمال في شركة أسيدا البريطانية إلى التصويت على إضراب في 20 كانون الأول من أجل زيادة أجورهم بشكل مجزٍ، وما زالت المفاوضات والمناقشات جارية من أجل الأجور السنوية. قال ممثلو العمّال إن العمّال يخاطرون بحياتهم في جائحة الكوفيد- بالإضافة إلى أنهم ساهموا في تحقيق ربح يقارب 500 مليون جنيه إسترليني للشركة. وأنه لا يتم التعامل مع العمال بجدية مع مطالبهم المشروعة الخاصة بزيادة الرواتب. وأسيدا هي سلسلة متاجر بريطانية يقع مقرها الرئيسي في ليدز إنجلترا تأسست الشركة في عام 1949 عندما دمجت عائلة أسكويث أعمالها للبيع بالتجزئة مع شركة أسوشييتد ديريز في يوركشاير.

أستراليا- إضراب المعلّمين وعمّال النقل

نظمت نقابة المعلمين إضراباً عاماً وتجمع الآلاف من المعلمين المضربين أمام برلمان نيو ساوث ويلز يوم الثلاثاء الماضي، ودعوا الحكومة إلى زيادة الرواتب غير المجزية، وشارك عمال النقل في هذا الإضراب. كما قال العمال في الصناعات الأخرى إنه من المحتمل أن يكون هناك مزيد من الإضرابات في جميع أنحاء الولاية بسبب تعثر المفاوضات الجماعية، لتحسين الأجور وظروف عملهم. حيث أغلق ما يقرب من 400 مدرسة حكومية لمدة 24 ساعة في سيدني وهنتر وبلو ماونتينز والساحل الأوسط. وتطالب النقابة بزيادة في الأجور تصل إلى 7,5% سنوياً وقال سكرتير نقابة عمّال النقل في نيو ساوث ويلز، إن سائقي الحافلات كانوا يعملون بموجب اتفاقية رديئة. وهذا الاتفاق انتهت مدته ولا تزال غير مستعدة للمفاوضات وتريد النقابات وضع حد للخصخصة.

الولايات المتحدة - إضراب عمال في مركز توزيع كوكاكولا

بدأ عمال مركز توزيع كوكاكولا في مدينة بنسلفانيا الإضراب العام يوم الأحد الماضي، ويقول العمال مستعدون لاستمراره لأسابيع. وطالبت النقابة السكان في وادي ليهاي عدم شراء منتجات كوكاكولا حتى ينتهي الإضراب. يقول ممثل النقابة، إن التركيز في هذا الاضراب ينصبّ على قضايا المعاشات التقاعدية وتحسين الرعاية الصحية وزيادة الأجور. وأضاف «نحن على استعداد للجلوس والتفاوض مع إدارة الشركة في أي وقت يريدون، لكن حتى هذه اللحظة، لم يستجيبوا بعد». ويخطط العمال ليكونوا في خط الاعتصام كل يوم من الساعة 3 صباحاً حتى 8 مساءً. وإننا سنجلس في البرد وسنبقى هنا يوماً أطول مما سيكون عليه الحال.

اليمن - نقابة البنك الأهلي تعلن الإضراب في كافة الفروع

أعلنت نقابة عمال البنك الأهلي في عدن، يوم الأربعاء 15 من الشهر الجاري، الإضراب الجزئي لمدة ثلاث ساعات، في عموم فروع البنك الأهلي اليمني. وقالت النقابة ندعو كافة العمال والموظفين في كافة فروع البنك الأهلي المنتشرة في جميع المحافظات لتنفيذ الإضراب المعلن عنه من أجل تحقيق مطالبكم المشروعة والتي لن نتراجع عنها مهما كلفنا الأمر. وأصدرت النقابة بياناً تضمن العديد من المطالب جاء فيه: – صرف علاوة غلاء المعيشة بواقع 100 ألف للعاملين وبواقع 50 ألفاً للحراسة العاملة والمنطوية تحت إطار البنك الأهلي. – تسوية المرتبات في التأمينات والمعاشات لكافة العاملين سواء المؤقتين الأساسيين والدائمين. –زيادة 70 ألفاً لعلاوة المواصلات. – صرف حصة الموظفين من صافي الأرباح قبل انتهاء عام 2021م.

مهام الطبقة العاملة عشية سقوط الرأسمالية

من سيجدد سلاسل التوريد التي يتواصل كسرها في العالم الرأسمالي؟ هل سيجري تجديدها في ظل المنظومة الحالية؟ أم حان أوان منظومة جديدة لأداء هذه المهمة؟

■ محمد الفراتي

تتمثل المهمة التاريخية للطبقة العاملة في إسقاط الرأسمالية، ولكن لحين نضوج ظروف تلك اللحظة التاريخية المهمة، يقع على عاتق العمال بصفتهم هيكل المجتمع الجديد داخل قشرته القديمة مهمة في غاية الصعوبة:

بالإضافة إلى الكفاح اليومي ضد الرأسمالية، يتوجب تنظيم الطبقة العاملة في سبيل تواصل الإنتاج عند إسقاط الرأسمالية، أي تنظيم العمال الصناعيين والزراعيين والتقنيين الذين سيجددون الحياة.

يقال إن العمال يتمتعون بقوة هائلة زمن الأزمات، وفي ظل أزمة سلاسل التوريد التي تؤدي ظروف مختلفة إلى انكسارها، كتبت لابور نوتس وجاكوبين ماغازين: الحل لأزمة سلسلة التوريد ليس علم الصواريخ، بل بناء النقابات، ورفع مستويات المعيشة والعمل، وتقصير ساعات عمل العمال بأجر أعلى.

عندما انفصلت بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، حدثت أزمة وقود نتيجة مغادرة 15 ألف سائق وأزمة الصيد البحري مع فرنسا، وعندما علقت إيفر غيفن في قناة السويس، أوقفت معها 150 سفينة في اليوم. بالإضافة إلى ما تركته السياسات الأمريكية على سلاسل التوريد العالمية من آثار كارثية، ويضاف إليها ظروف الوباء ونتائجه على سلاسل التوريد. أي باختصار: تؤدي مختلف السياسات والحوادث إلى أزمة في سلاسل التوريد، مثل ما حدث في لوس أنجلوس وكاليفورنيا بداية العام الحالي عندما تقطعت السبل بـ 77 سفينة حاويات فأحدثت أزمة في سلاسل التوريد.

كان السبب المباشر لأزمة سلسلة التوريد التي بدأت في عام 2020 هو الزيادة الحادة في الإنفاق الاستهلاكي على السلع عندما أدت قيود كوفيد-19 إلى شراء المزيد من السلع. أما السبب الأساسي الأكثر أهمية لأزمة سلسلة التوريد 2021 والأزمة في الولايات المتحدة هو النقص طويل الأمد في اليد العاملة.

حسب اتحاد شاحنات النقل، هناك نقص في اليد العاملة يبلغ حوالي 80 ألف سائق، وكانت الأجور الراكدة وساعات العمل الطويلة والضغط الشديد والمشكلات الصحية هي التي تدفع العمال للخروج من هذه المهنة، هكذا كانت الأحوال قبل وقت طويل من اندلاع الوباء، وبدأت تتفاعل أزمة سلسلة التوريد قبل ظهور الوباء وانتشاره.

وكان عمال المستودعات، الذين شهدوا أيضاً ركوداً في الأجور وظروفاً سيئة خلال هذه الفترة، يعانون أيضاً من نقص نسبي للأسباب نفسها. إن الزيادات الأخيرة في الأجور- التي نتجت عن نقص العمالة ومستويات الاستقالة المرتفعة- قليلة للغاية ومتأخرة للغاية.

ومما زاد الطين بلة، على مدى السنوات العديدة الماضية، خفضت شركات السكك الحديدية الكبيرة التي تنقل البضائع عبر أمريكا الشمالية قوتها العاملة، ونتيجة لذلك، انخفض عدد العاملين في خطوط السكك الحديدية للشحن من الفئة الأولى من 170 ألفاً عام 2017 إلى 135 ألفاً في عام 2020، بينما زاد الشحن بالسكك الحديدية بنسبة 40% من حيث الوزن و37% من حيث القيمة بالدولار من 2010 إلى 2019. وحدث انسداد في الموانئ والمحطات، واستنفدت أطقم القطارات، مما ساهم في أزمة سلسلة التوريد داخل أمريكا.

يعني الافتقار إلى سائقي الشاحنات وعمال السكك الحديدية وعمال المستودعات وغيرهم على طول سلاسل التوريد: ازدحام الموانئ، والسفن المتوقفة والمفرغة، والمستودعات المثقلة بالأحمال، والتأخيرات المتزايدة، والرفوف الفارغة، وارتفاع الأسعار.

لقد أدت عقود من إلغاء القيود والخصخصة وسيادة السوق الرأسمالية المكرسة إلى زيادة الأرباح إلى جعل المجتمع عرضة للقوة الجامحة لأزمة سلاسل التوريد، وفي هذا الوقت بالذات، بدأت نقابات العمال الصناعيين حول العالم يتحدثون عن ضرورة بناء السلطة العمالية على طول سلاسل التوريد العالمية، وخاصة سلاسل توريد الطاقة الجديدة والنقل والغذاء. بينما طرحت منظمة عمال العالم الصناعيين ضرورة تنظيم جيش المنتجين للحفاظ على الإنتاج أثناء إسقاط الرأسمالية.

«استعنا عالشقا بالله»

بوجه بشوش يضج بالحيوية والشجاعة أجابنا أبو زياد «أكيد حنطالب بالزيادة هي موأول مرة بتصير معنا، مع كل قرار زيادة أجور عنا دعكة شهرين زمان لناخد زيادتنا وموكاملة، يا عمي طلوب روحهم ولا تطلب زيادة عالراتب مع أنو كل زيادة كنا عم ناخدها موزيادة بالعكس نقصان، يا فرحتنا بهالكم ألف ليرة زيادة والعيشة طلوع، ولنشوف شو ربك بيخلق معنا اليوم، استعنا عالشقا بالله.

■ مراسل قاسيون- ريف دمشق

من لحظة الاعلان عن الزيادة الجديدة على الأجور بالقطاع العام والخاص قررنا التوجه إلى إحدى المناطق الصناعية الصغيرة واخترنا مجمع الرضوان في منطقة الباردة بريف دمشق الجنوبي لنرصد كيفية تلقي عمال القطاع الخاص غير المنظم للقرار، وكيف سيديرون هذا الملف مع أرباب العمل خاصة أن اليوم السبت يعتبر اليوم الأول للعمل بعد صدور القرار والتقينا بالعديد من العمال والعاملات وأجرينا معهم دردشة سريعة بعيداً عن التعقيد والرسمية فاسترسلوا بعفويتهم المعهودة بمواقف ورؤى تحمل في مضمونها ما يستحق الوقوف عنده، ومن تلك اللقاءات كانت مع أحد عمال قطاع المنسوجات وتحديداً صناعة الجوارب الذي اختزل بطرحه معاناة العمال بشكل عام.

أخبرنا أبو زياد أحد العاملين في معمل صناعة الجوارب عن تخوفهم الدائم من قرارات الزيادة كونها تترافق مع زيادة كبيرة في أسعار أغلب المواد الأساسية وكيف أنه في الآونة الأخيرة أصبحت زيادة الأسعار مستمرة ودائمة، بل أصبحت تزداد قبل القرار وبعده في تناغم واضح بينهما، وهذا ما حدث مع الزيادة الحالية، وبأنهم اليوم معنيون بخوض معركة مع رب العمل حتى الحصول على الزيادة المطلوبة وبأنها ليست المعركة الأولى ولن تكون الأخيرة وحين سألناه إذا ما كانت الزيادات التي سبق وحصلوا عليها تتناسب مع الواقع المعيشي المتغير أجابنا بأن كل الزيادات السابقة لم تكن قادرة إلا على تحسين نسبي للأجور لا تتعدى 30% من حجم ارتفاع الأسعار وهذا ما جعل الفجوة بين الأجر والأسعار تزداد سنة بعد سنة لدرجة هائلة، مما يضطرهم للصراع على جبهتين الأولى مع رب العمل لرفع الأجور والأخرى مع الواقع المعيشي وقائمة المشتريات العائلية المستمرة بالانكماش إلى حدود الحرمان المستمر.

أضاف أبو زياد بأن فور وصوله إلى المعمل سيجتمع مع العمال لمناقشة الموضوع والوصول إلى اتفاق على مطلب زيادة أجور لكافة العاملين فعاملات التغليف لا يتجاوز أجرهنّ الأسبوعي 30 ألفاً وعمال المكنات 80 ألفاً وبالتالي فان أية زيادة طفيفة في ظل هكذا أجور لن تكون مجدية والله أعلم نسبة ارتفاع الأسعار في المرحلة القادمة، لذلك لا بد من المطالبة بمضاعفة الأجر الحالي وعدم الاكتفاء بنسبة 30% أو حتى 50% لأن هكذا نسبة ستكون انخفاضاً بالراتب وليس ارتفاعاً وهذا ما هو حاصل طوال السنين الماضية» وعفكرة شو ما أخدنا زيادة صدقني حتكون تخفيف من نزلة الراتب مو أكتر.

فلاشة: يضطرهم للصراع على جبهتين الأولى مع رب العمل لرفع الأجور والأخرى مع الواقع المعيشي وقائمة المشتريات العائلية المستمرة بالانكماش إلى حدود الحرمان المستمر

قانون الحراج مجدداً.. هل سنكون أمام تراجع جديد؟!

يبدو أن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ومن خلفها الحكومة، قد عقدت العزم على تعديل قانون الحراج المعمول به، والصادر في عام 2018، حيث بدأت سلسلة ورشات حوارية بهذا الخصوص.

■ عاصي اسماعيل

فهل سيحقق التعديل المزمع الحماية الحقيقية والفاعلة للحراج، أم سيسجل المزيد من التراجع بهذا الشأن، كما كان عليه الحال في القانون الحالي بالمقارنة مع القانون السابق لعام 2007؟!

تراجع سابق لمصلحة المزيد من التعدي

تجدر الإشارة إلى أن قانون الحراج لعام 2018 كان قد سجل تراجعاً ملحوظاً على مستوى حماية الحراج عن قانون عام 2007. وقد ورد في الأسباب الموجبة للتعديلات التي أقرت على قانون الحراج لعام 2007 في حينه ما يلي: «صدر المرسوم التشريعي رقم 25 لعام 2007 الخاص بالحراج والأراضي الحراجية، وبعد تطبيقه خلال المدة التي تلت صدوره، تبين وجود بعض الثغرات، وقضايا، وأمور أخرى، تستدعي تعديل بعض أحكامه، وإضافة أحكام جديدة إلى ما تضمنه من نصوص وأحكام بهدف الإحاطة بالمستجدات جميعها، بما يساعد ويؤدي إلى حماية الحراج واستثمارها بشكل أفضل».

كما سبق لقاسيون أن أفردت سلسلة من أربعة مواد في عام 2018، تحت عنوان «ملاحظات أولية على قانون الحراج الجديد»، بتاريخ 2018/2/24– 2021/3/3– 2021/3/10– 2021/3/17، فنّدت خلالها على التوالي هذا التراجع بالتفصيل، اعتباراً من التعاريف، مروراً بمظلة الحماية القانونية للحراج، إلى انحسار حدود الحراج وحرمها وحقوق الارتفاق، وليس انتهاءً بتخفيض العقوبات بحال التعدي على الحراج بدلاً من زيادتها!

والنتيجة التي سجلت في حينه على القانون أنه تراجع كبير على مستوى حماية الحراج والغابات بشكل عام، وفسحة وبوابة مشرعة للمزيد من التعدي عليها، ليس بسبب تخفيض العقوبات فقط، بل لوجود الكثير من الثغرات التي تمر من خلالها مصالح المستثمرين والمتنفذين والفاسدين.

ونعيد هنا ما تم ايراده بخاتمة إحدى المواد بتاريخ 2021/3/17: «ربما لا يسعنا إلا أن نقول: لا غرابة مع جملة السياسات الليبرالية المتبعة حكومياً، والتي أثبتت مرة أخرى من خلال قانون الحراج الجديد على أنها غير معنية لا من قريب ولا من بعيد لا بحماية الحراج والغابات، ولا بتطويرها، باعتبارها ثروة وطنية، ولا بالانعكاسات السلبية الكبيرة جراء تقلص رقعتها وانخفاض تأثيرها الإيجابي على الكثير من المستويات تباعاً، وذلك بقدر عنايتها واهتمامها بمصالح كبار المستثمرين والفاسدين والمعتدين وصغارهم».

فهل طرح موضوع قانون الحراج الحالي للتعديل سيصب باتجاه المزيد من التراجع والحماية للغابات والحراج؟

مقدمات التعديل المزمع

بحسب سانا بتاريخ 2021/12/14: «تعقد وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي اعتباراً من يوم الخميس القادم سلسلة من الورشات الحوارية التفاعلية مع الاختصاصيين والعاملين في مجال الحراج بمشاركة المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية في مختلف المحافظات بهدف تطوير قانون الحراج».

وبحسب مدير الحراج في وزارة الزراعة أن «الهدف من الورشات إعداد مقترح قانون حراج متطور وعصري يحقق مبادئ الحماية والحفاظ على التنوع الحيوي في الحراج ومنع التعديات وتطبيق مبدأ التشاركية مع المجتمع المحلي».

مفردة التشاركية بالمنظور الحكومي وبحسب النماذج القانونية والتنفيذية المطبقة لا علاقة لها بالمجتمع الأهلي ولا بمصالحه بل بالمستثمرين ومصالحهم فقط لا غير

وأوضح أن «الورشات تتضمن مناقشة الواقع الراهن للحراج في كل محافظة وقانونه الحالي وآليات تطبيق النهج التشاركي وأساليب الإدارة المستدامة للحراج وحمايتها عبر تنمية المجتمع المحلي وإعادة تأهيل الحراج المحروقة لافتاً إلى أن الورشات تقام لمدة يوم في كل محافظة وفي نهاية السلسلة تقام ورشة عمل مركزية لمدة ثلاثة أيام تتم خلالها مناقشة مخرجات ورشات العمل الفرعية التي تمت في المحافظات لتعديل قانون الحراج الحالي وتطويره بناء على كل الملاحظات والاقتراحات».

وخلال ورشة العمل الحوارية التي أقامتها وزارة الزراعة في محافظة اللاذقية، كبداية لسلسلة الورشات المعلن عنها، تحت عنوان: «الإدارة المستدامة للثروة الحراجية من منظور بيئي اجتماعي تشاركي»، أكد مدير الحراج في وزارة الزراعة على «أهمية الثروة الحراجية وضرورة حمايتها بقانون عصري متطور قابل للتنفيذ على أرض الواقع وفق خصوصية كل منطقة ضمن المحافظات السورية»، ولفت إلى «التركيز على مشاركة المجتمع المحلي بإدارة الغابات وحماية الحراج بهدف تحسين العلاقة بين الإنسان والغابة».

ولم يرشح عن ورشة البداية الحوارية ماهية التعديلات المقترحة عل قانون الحراج الحالي، بل جل ما رشح عنها كان عبارات عامة تؤكد على أهمية الحراج وضرورة حمايتها من التعديات، والأهم التركيز على عبارة «التشاركية مع المجتمع الأهلي»، والتي قد تفتح بوابات جهنم على الحراج والغابات!

فمفردة «التشاركية» بالمنظور الحكومي، وبحسب النماذج القانونية والتنفيذية المطبقة، لا علاقة لها بالمجتمع الأهلي ولا بمصالحه، بل بالمستثمرين ومصالحهم فقط لا غير، وهو ما يخشى من تغوّله أكثر مما هو عليه الحال بموجب القانون الحالي بعد التعديلات المزمعة عليه!

فالمقدمات المعلن عنها كمبررات لعملية التعديل الحالي، لا تختلف عن الأسباب الموجبة للتعديلات التي أقرت سابقاً، فهل ستكون النتائج مختلفة؟

أهمية متنازع عليها

أهمية الحراج والغابات لا تقتصر على الجانب السياحي والبيئي فقط، بل تتعداها إلى المستوى الاقتصادي الاجتماعي، وصولاً إلى المستوى العلمي والبحثي والثقافي، بل والتاريخي أيضاً، بمعنى آخر فإن موضوع الحراج والغابات له بعد وطني عام، لذلك فإن ما جرى ويجري من تعديات جائرة عليها بفعل فاعل، أو ما يصيبها من تراجع بسبب المتغيرات الطبيعية، يعتبر كارثياً على كافة المستويات السابقة، وخاصة في ظل استمرار مسلسلات الحرائق السنوية، واستمرار عمليات التحطيب الجائر والتفحيم فيها، وحتى الرعي الجائر أيضاً، والتي تزايدت جميعها وبشكل سافر خلال السنوات الماضية.

فالبعض يرى أهمية الحراج والغابات من منظور الاستثمار والريع فقط لا غير، ولا مانع لدى هؤلاء من تسخير كل ما يلزم لزيادة أرباحهم، حتى لو كان ذلك على حساب المزيد من انحسار الحراج والغابات وتراجع رقعتها، وهو ما يسعون إليه ويعملون من أجله، تارة عبر التعديات غير القانونية، المباشرة وغير المباشرة، وتارة عبر ليّ النصوص القانونية وتسخيرها لمصلحتهم، وأخرى عبر شرعنة التعديات من خلال تعديل النصوص القانونية بما يتناسب مع مصالحهم، باسم الاستثمار والتشاركية وغيرها، وهو ما جرى ويجري عملياً!.. وللحديث تتمة..

أين وصلت عملية «تغيير سلوك

تستمر بالظهور مؤشرات العمل والضغط الغربي ضمن ما يُسمى سياسة «تغيير سلوك النظام». وإذا كانت مقالات سابقة في قاسيون قد وقفت عند الأهداف العامة لهذه السياسة، فقد بات من المفيد مع جلاء أقسامٍ إضافية من الصورة، أن نحاول الدخول في مزيد من تفاصيل هذه السياسة وآلياتها، وليس غاياتها النهائية فحسب...

■ مركز دراسات قاسيون

سياق تاريخي

من المهم قبل الخوض في التفاصيل، أن نضع السياسة المسماة «تغيير سلوك النظام»، ضمن سياقها التاريخي المتعلق بالأزمة السورية وتطورها؛ لأنّ تحديد الإطار الزمني الذي ظهرت فيه هذه السياسة، شرطٌ أساسي لفهم غاياتها، بل وربما يكاد وحده يكفي للإمساك بجزء مهم من حقيقتها.

إذا كانت الاحتجاجات الشعبية قد بدأت بالظهور مطالع العام 2011، وتحت تأثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية، أهمها وأكثرها وزناً: هو الوضع الاقتصادي الاجتماعي والسياسي المتردي عبر عقود ضمن سورية، فإنّ التعامل معها على أنها مجرد «مؤامرة خارجية» ينبغي القضاء عليها بالحديد والنار، فتح الطريق نحو مزيد من التدخلات الأجنبية والغربية بالدرجة الأولى.

وسواء في تلك المرحلة أو قبلها، فإنّ استمرار سورية كوحدة جغرافية سياسية كان عائقاً أمام السياسات الغربية في الشرق الأوسط ككل، وخاصة فيما يتعلق بالكيان الصهيوني.

وبعد ظهور التراجع الأمريكي بشكل جلي ابتداءً من الأزمة المالية عام 2008، فإنّ سياسات إعادة التموضع الكبرى التي بدأتها الولايات المتحدة من حينه، كانت تتطلب بالضرورة السير حتى النهاية في مشروع «الفوضى الخلاقة»، والذي يحمل تقاطعات كبرى مع مشروع «الشرق الأوسط الجديد» للكيان الصهيوني، الذي عبر عنه أحسن تعبير شمعون بيريز في كتابه الذي يحمل الاسم نفسه.

مع تعمّق الأزمة في سورية، يمكن القول: إنه وبعد أشهرٍ قليلة من المظاهرات التي شارك فيها الناسُ بشكل عفوي بسوادهم الأعظم، وحين بدأت مرحلة الحرب، فإنّ المراحل الأساسية التالية قد مرت على البلاد خلال السنوات العشر الماضية.

أولاً: «الإسقاط العسكري»

امتدت هذه المرحلة من أواسط 2011 وحتى نهايات 2015. وكان الشعار الغربي المعلن فيها هو «الرحيل» و«الإسقاط». وأما الأداة التي كان يراد أن يتم الإسقاط على يدها في نهاية المطاف، فهي ليست «الثوار»، أو «المعارضين»، وإنما الأداة الإرهابية الواضحة بشكل مباشر، من أمثال النصرة وداعش.

وإسقاط النظام ضمن هذا السيناريو لم يكن أكثر من نتيجة جانبية لعملية أكبر وأكثر تأثيراً، هي إسقاط الدولة بأسرها، وأخذها إلى وضع لا تقوم بعدها لعقود طويلة قادمة.

ثانياً: «الاستنزاف العسكري»

تمتد هذه المرحلة من نهاية أيلول 2015 وحتى نهايات 2018. استمر شعار إسقاط النظام، ولكن بدأ يخفت تدريجياً، وبدأنا نسمع منذ أواسط 2016 وبشكل متقطع ومتباعد، وابتداء من البريطانيين، شعاراً جديداً هو «تغيير سلوك النظام».

ساعدت البنية السياسية المحشوة بالفساد الكبير في سورية على تحويل الجانب الاقتصادي عموماً وقيصر ضمناً إلى سلاح دمارٍ شامل موجه إلى سورية والشعب السوري

ما جرى في تلك المرحلة، هو أنّ الدخول العسكري الروسي المباشر في المعركة، ومع ظهور نتائجه شيئاً فشيئاً، كان قد قطع الطريق على إمكانيات تحقيق السيناريو الأول، فبات مطلوباً الانتقال إلى سيناريو جديد، يحقق في نهاية المطاف الأهداف الأولى نفسها.

السيناريو الذي جرى اعتماده منذ تلك اللحظة، كان سيناريو «الاستنزاف العسكري»، والمقصود: هو استنزاف سورية نفسها على كل الجبهات، أي استنزاف الموالين والمعارضين على حدّ سواء، واستنزاف موارد البلاد وإمكانياتها وإمكانيات أهلها، وصولاً إلى تجفيفها من أي قوة، وتأهيلها لانهيار شامل. وكذلك استنزاف خصوم الغرب، روسيا وإيران.

وكجزء من عدة هذا السيناريو، كان على الغرب أنْ يقر بفكرة الحل السياسي وأن يتخلى إعلامياً على الأقل عن الحديث عن «رحيل النظام» وعن الإسقاط بالقوة. وهذا ما فتح الباب لتمرير القرار 2254، الذي كانت المهمة الغربية الأساسية بعد تمريره، هي منع تنفيذه.

ثالثاً: «الاستنزاف الاقتصادي»

تمتد هذه المرحلة من نهايات 2018 حتى الآن، وتتداخل مع المرحلة الرابعة التي سنتناولها تالياً.

أبرز ما جرى ضمن هذه الفترة من عمر الأزمة، هو تشكيل ثلاثي أستانا الذي استطاع تحقيق ما لم يحققه اتفاق لافروف كيري عام 2016 لوقف إطلاق النار، حيث تمكنت أستانا التي تشكلت نهاية عام 2016، وخلال عامين ونصف تقريباً، أن تصل بالبلاد إلى حالة إيقاف إطلاق نار شامل تقريباً، ما تزال مستمرة منذ عامين تقريباً.

وإذا كان الوجود الأمريكي في الشمال الشرقي، والتركي في مناطق من الشمال والشمال الغربي السوري، قد أبقت حالة تقسيم الأمر الواقع في البلاد، إلا أنّ أولوية إيقاف إطلاق النار الشامل كانت أعلى الأولويات في تلك المرحلة من تاريخ الأزمة، لأنّ إنهاء عملية الاستنزاف العسكري كانت الأولوية الأعلى.

مع اتضاح أنّ سيناريو الاستنزاف العسكري قد وصل إلى نهايته، بات ضرورياً الانتقال إلى سيناريو جديد، تمثّل في «الاستنزاف

النظام»؟ سياق... أدوات... نتائج

الاقتصادي». راية هذا السيناريو كانت ولا تزال قانون قيصر، رغم أنه ليس الوحيد ضمن سلسلة العقوبات، لكنه حمل رمزية الانتقال إلى سياسة جديدة.

ساعدت البنية السياسية المحشوة بالفساد الكبير في سورية على تحويل الجانب الاقتصادي عموماً، وقيصر ضمناً، إلى سلاح دمار شامل موجه إلى سورية والشعب السوري؛ حيث تحولت العقوبات نفسها إلى أداة في إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد السوري، ليتحول إلى اقتصاد مافيات وفساد وممنوعات ومساعدات وتحويلات، بالتوازي مع القضاء التدريجي، ولكن السريع على كل الأوجه الإنتاجية لهذا الاقتصاد.

وهذا الجانب وحده له من التأثيرات ما يستحق دراسات معمقة؛ يكفي أن نقول هنا: إنّ تحضير أي مجتمع نحو انتقالات وانزياحات تطيح بكل تاريخه وبكل مبادئه تبدأ من إجراءات من هذا النوع اقتصادياً، بما تحمله من تدمير عنيف لبنية ذلك المجتمع، ليس المادية الملموسة فحسب، بل وأيضاً الفكرية والأخلاقية والثقافية... وبكلمة: فإنّ تحول الاقتصاد نحو أنماط شديدة الضعف في الإنتاجية، وعالية الفساد، وعالية الإجرام والسواد، يمكن له أن يدمّر روح مجتمع بأكمله ويفتتها ويصل إلى أصغر خلاياها، وضمناً مفاهيمها ومعتقداتها...

عودٌ على بدء، فإنّ الاستنزاف الاقتصادي هو الآخر ليس سياسة معلقةً بالهواء ودون أهداف محددة؛ بل هي الأهداف الأولى ذاتها، مضافاً إليها تضاعف الحاجة الأمريكية والصهيونية لتحقيق ترتيبات «نهائية» وسريعة في المنطقة ككل، ضمن سياسة إعادة التموضع الكبرى الأمريكية، المحكومة بالمعركة الأكبر: مع الصين وروسيا خارجياً، ولكن أهم من ذلك مع عجلة الاقتصاد الأمريكي الداخلي التي دخلت أزمة عميقة تهدد الولايات المتحدة نفسها قبل أي أحد آخر.

ولذا فإنّ هذه المرحلة شهدت سحب شعار إسقاط النظام من التداول نهائياً، وشهدت تسيّد شعار «تغيير سلوك النظام»، الذي بات يحمل تحته الأهداف السابقة نفسها، وإنْ مع بعض التعديلات هنا أو هناك.

رابعاً: «تغيير السلوك»

لا يمكن اعتبار مرحلة سياسة «تغيير السلوك»، مرحلة مستقلة بذاتها، بل هي بشكل أو بآخر جزء من سياسة الاستنزاف، وربما هي بتعبير أدق: ذروة تلك السياسة؛ أي بعد أن يأخذ الاستنزاف مداه، فإنّ إنهاءه يصبح مشروطاً بتحقيق الشروط التي يريدها الغرب، أي بتحقيق غاياته.

ليس من الصعب ملاحظة أنّ مقولة «التطبيع مع النظام»، والتي يجري استخدامها إعلامياً للتعبير عن محاولات التقارب بين النظام السوري وبعض الأنظمة العربية، ليست خارج السياق العام لسياسة تغيير السلوك.

من المفيد التعلم من التجارب سيئة الذكر للدول التي طبّعت تاريخياً مع الصهيوني فعملية التطبيع نفسها هي إحدى التجارب المحققة لسياسة «تغيير السلوك» الغربية

أكثر من ذلك، فإنّ الارتباط عميق كما تظهر الوقائع، بين ما يسمى «التطبيع مع النظام» وبين «تغيير السلوك» وبين التطبيع، أي التطبيع مع الصهيوني؛ ولعل أهم المؤشرات على ذلك، هي أنّ أبرز عرابَين لما يسميه الغرب «تطبيعاً مع النظام»، هما نفسهما أبرز عرابين لعملية التطبيع مع الكيان الصهيوني، ونقصد الإمارات والأردن، اللتان تتقدمان بالوكالة للعب أدوار أكبر بكثير من حجمهما ووزنهما.

ومن المؤشرات التي وقفت قاسيون عندها بشكل مطول، ما سمي «مشروع خط الغاز العربي»، والذي أظهرت دراسات قاسيون بما لا يقبل جدلاً أنّ الصهيوني إما أنه مشاركٌ فيه من تحت الطاولة، أو أنه في أقل الأحوال سوءاً قادرٌ على الاستفادة منه للحدود القصوى، وتحويله إلى جزء من مشروع بيريز لشرق أوسط جديد.

في الأدوات

إذا كانت عملية الحل السياسي ما تزال متعثرة حتى اللحظة، ويقود تعطيلها المتشددون السوريون، من النظام بالدرجة الأولى، ومن المعارضة بالدرجة الثانية، فإنّ استمرار العملية لا حيّة ولا ميتة، قد تحول بحد ذاته إلى أحد أدوات إطالة الاستنزاف وتعميقه وصولاً إلى «تغيير السلوك».

وإذا كنا قد شهدنا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، أخذاً ورداً كثيراً حول عودة سورية لمقعدها في الجامعة العربية، وحول إعادة أو عدم إعادة العلاقة الرسمية مع هذه الدولة أو تلك، من العرب أو الأوربيين، فإنّ ما بات واضحاً هو أنّ هذه المسألة نفسها يجري استخدامها أيضاً بوصفها إحدى أدوات الضغط بين ترغيب وترهيب.

كذلك هو الأمر مؤخراً مع عودة الحديث عن «الكيماوي»، بعد أن تلاشى الحديث عنه تقريباً خلال السنتين الماضيتين؛ أقله فإنّ «الإسرائيليين» لم يتذرعوا بالكيماوي بل بـ«إيران» في اعتداءاتهم المستمرة على سورية، ولكنهم عادوا في الأسبوع الأخير لإخراج هذا الأرنب من القبعة كما كشفت «يدعوت أحرنوت» وكذلك واشنطن بوست.

لا يمكن أيضاً أن نتعاطى مع مطالبات الأردن مؤخراً في مسألة المياه، والتي بدت أنها تحمل لهجة عالية، وذلك في قطع مع أكوام «الود» التي رأيناها قبل ذلك بأسابيع قليلة... أكوام من الود ترافقت مع تصوير عاهل الأردن منقذاً ومخلّصاً وصاحب مبادرة يجول بها على الدول الكبرى، وتسمع منه وتقتنع وتمشي خلفه!

بين الأدوات التي باتت واضحة بين ترغيب وترهيب، هي التحكم عبر العقوبات وغيرها بحنفية التدفقات المالية، والتي كانت وما تزال مغلقة بما يخص السواد الأعظم من السوريين، في حين يجري تضييقها وتوسيعها فوق أفواه النخب.

وما ذكرناه هو الظاهر من الأمور فحسب، في حين أنّ ما خفي في مثل هذه الأحوال هو الأعظم.

في خلاصة مسيرة تغيير السلوك

ما يجري فعلياً ضمن سياسة تغيير السلوك، وبعيداً عن أوهام النخب ومصالحها الضيقة، هو أنّ البلاد والنخب نفسها، يجري تجريدها بالتدريج من إمكانياتها وقدراتها وحتى من صداقاتها وتحالفاتها، بحيث تصل إلى مرحلة لا تعود قادرة فيها سوى على القبول. وعادة ما يكون هذا القبول هو آخر الأدوار التي تلعبها على مسرح التاريخ...

رغم أنّ الموضوع مختلف بهذا القدر أو ذاك في سورية، وأنه بالتأكيد أشد تعقيداً، فإنه ربما من المفيد في هذا السياق التعلم من التجارب سيئة الذكر للدول التي طبّعت تاريخياً مع الصهيوني، فعملية التطبيع نفسها هي إحدى التجارب المحققة لسياسة «تغيير السلوك» الغربية...

النظر إلى هذه التجارب المريرة ابتداءً من مصر والأردن ووصولاً إلى السودان والمغرب وغيرهما، يلقي الضوء على حقيقة واحدة شديدة الوضوح: التماشي مع سياسة تغيير السلوك الغربي، لا يقود إلّا نحو أوضاع أشد سوءاً للشعوب والدول على السواء، بل وحتى «النخب» نفسها، فإنها تسقط، أو أنها تصبح أكثر استعداداً للسقوط!

صفقة و«قرار جديد».. خذ

تبدو السياسة الأمريكية اتجاه سورية، على السطح، مصدر إرباكٍ للكثيرين؛ أفراداً وقوىً ودولاً؛ بل ويذهب البعض في التعمية مذهباً أبعد، ومنهم مسؤولون أمريكيون حاليون وسابقون، بالقول: إنّ واشنطن ليست لديها سياسة محددة اتجاه سورية، أو أنها ليست لديها سياسة بالمطلق اتجاه سورية، سوى بضع نقاط عامة، هي جزء من ملفات أكبر تتعلق بمجمل الشرق الأوسط.

■ ريم عيسى

من الدولي إلى المحلي، وبالعكس!

ينبغي الإقرار بداية، بأنّه من الصحيح تماماً أنّ الولايات المتحدة، بل وكل الدول الكبرى، تتعاطى مع الملف السوري بوصفه جزءاً من حزمة متكاملة تتعلق بكامل منطقتنا؛ ليس بسبب الارتباط المتبادل والعميق بين ملفات المنطقة فحسب، بل ولأنّ حجم تأثير الدول الكبرى وحجم الصراع الدولي الجاري، يفترضان النظر إلى هذا الإقليم بأسره والتعامل معه، بوصفه مسرح عمليات واحد.

وإذا كان ترتيب الأولويات بالنسبة للدول الكبرى، في تعاملها مع أي ملف، يبدأ من العالمي فالإقليمي فالمحلي، فهذا لا يعني بحال من الأحوال أن الترتيب العملي للأهمية والتأثير يسير بالطريقة نفسها، بل بالعكس تماماً!

كي تكون الفكرة التي نحاول قولها أكثر وضوحاً، نستذكر هنا أنّه منذ انتفاء أو تراجع احتمالات الحروب المباشرة مع تسيّد السلاح النووي، بات الصراع العالمي يعبر عن نفسه عبر المساحات الإقليمية، ومن ثم عبر المساحات المحلية، أي على مستوى البلدان المنفردة. وبات حسم الصراعات الكبرى نفسها يمر عبر حسمها بالنقاط لا بالضربات القاضية، والحسم بالنقاط يمر بالضرورة عبر المساحات المحلية بالدرجة الأولى...

وإذا كان الحديث عن بلد مفتاحي مثل سورية، يمكن لمصيره أن يحدد مصير إقليم بأكمله، هو أحد أهم وأخطر الأقاليم في العالم، يصبح من المفهوم والمحسوس، لماذا تحمل الأزمة السورية هذا القدر من التعقيد والتشابكات وكأنها قد باتت مركز الصراع الدولي بأكمله؟ بالطبع فإنه لا حاجة للمبالغة في هذا الشأن؛ لأنّ هنالك بضع مساحات أخرى في العالم تشابه إلى هذا الحد أو ذاك وضع سورية ضمن الصراع الدولي، ولكن بالتأكيد لا يمكن القبول بالتهوين والتقليل من أهمية الصراع في سورية وعليها، أو القبول بالأكاذيب الأمريكية التي تدّعي أنّ الملف السوري لم يعد بين الأولويات، أو أنّه بات ثانوياً مقارنة بملفات أخرى.

بكلام آخر، فإنه ينبغي الانطلاق من حقيقة، أن الملف السوري لا يمكنه أن يكون ثانوياً بالنسبة لواشنطن في أية لحظة من اللحظات، ومن ثمّ التعامل مع ما تقوله الولايات المتحدة وإعلامها ومسؤولوها حول «تراجع أهمية الملف السوري بالنسبة للإدارة الأمريكية»، بوصفه «سياسة إعلامية» و«تكتيكاً» ينبغي البحث عن معانيهما وأهدافهما، انطلاقاً من الحقيقة السابقة بالذات، أي من أهمية الملف السوري ضمن الصراع الدولي... وما قلناه هنا ليس استنتاجاً فريداً، وليس اختراعاً للعجلة، بل هو أمرٌ شديد الوضوح بالنسبة لكل الفاعلين الدوليين والإقليميين، بل وحتى المحليين إلى هذه الدرجة أو تلك؛ ولكنّ الحجم المهول للأكاذيب التي تلقى على رؤوس الناس بشكل يومي، يدفعنا للاعتقاد بأنّه من الضرورة بمكان استذكار أساسيات من النمط الذي عرضناه أعلاه.

بلد مفتاحي مثل سورية يمكن لمصيره أن يحدد مصير إقليم بأكمله، هو أحد أهم وأخطر الأقاليم في العالم

وقفة مع «رجل المستنقعات»

بعيداً عن العموميات، قد يكون مفيداً الوقوف مع المقال المطول الذي نشره المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية جيمس جيفري يوم 13 من كانون الأول الجاري في فورين أفيرز تحت عنوان: «[لا يزال ممكناً إجراء صفقة بخصوص سورية، ولكن على واشنطن أن تكف عن تجاهل الصراع]»... حتى ابتداءً من العنوان، يذهب جيفري مذهب التضليل الذي أشرنا إليه سابقاً بالادّعاء بأنّ «واشنطن تتجاهل الصراع»، وهذا ليس إلا تعبيراً آخر عن الكذبة نفسها القائلة بأنّ سورية لم تعد ضمن «قائمة أولويات الإدارة».

ما يستحق النظر فيه باعتقادنا، هو ناقوس الخطر الذي يقرعه جيفري في مقاله هذا حين يتحدث عن أنّ الاستمرار بالسياسة الأمريكية الحالية «أو عدم وجود سياسة حسب ادعائه»، قد يقود إلى ما أسماه «زعزعة طويلة الأمد للشرق الأوسط». ومن المفهوم أنّ الزعزعة من وجهة نظر واشنطن قد تعني ببساطة الاستقرار من وجهة نظر شعوب المنطقة. يتضح ذلك أكثر مع حديث جيفري عمّا قد يحمله انتصار روسيا والصين في سورية من تأثيرات على الدول الإقليمية في المنطقة، وبخاصة تركيا، التأثيرات التي قد تصل حدّ جنوح تلك الدول بشكل نهائي بعيداً عن الاصطفاف الغربي... وهذا بلا شك «زعزعة كبرى» لأمن الولايات المتحدة ومصالحها.

المثير للسخرية في هذا السياق، هو التناقض الواضح الذي يقع فيه جيفري أثناء حديثه عن «احتمال انتصار» الطرف المقابل؛ فمن جهة يربط الانتصار بـ«الأسد وروسيا وإيران»، ويقول: إنّ ذلك سوف يشجع «الدكتاتوريات حول العالم»، ثم لا يلبث أن يقول: إنّ إدارة ترامب كانت قد بدأت بالعمل على صفقة مع «الأسد» نفسه ومع روسيا، وهو نفسه كان صقراً من صقور تلك الإدارة.

ضمن انتقاده للسياسة الحالية، وتقديمه النصيحة حول ضرورة عقد صفقة، يترك جيفري مسألة الدكتاتوريات جانباً، ويستذكر كيف أن ترامب قام «بدفع الروس من

الحكمة من «رجل المستنقعات»!

أجل حل وسط يقوم بشكل عام على إنهاء الضغط الدولي، ولا سيما العقوبات، وقبول الأسد مقابل تنازلات بشأن القضايا الجيواستراتيجية».

علينا أن نتذكر جيداً، أنّ المرحلة التي ساد فيها شعار «تغيير سلوك النظام» وليس «إسقاطه»، هي مرحلة ترامب بالذات. وهي المرحلة نفسها التي شهدت عقد صفقات، التطبيع والتوقيع على «صفقة القرن»، والأمران كلاهما عنوانان أساسيان لا يخصان السياسة الأمريكية اتجاه سورية فحسب، بل واتجاه الشرق الأوسط ككل. لا يمكن أن ينسى المرء أيضاً، الرسالة التي أعلن ترامب عن توجيهها إلى «الحكومة السورية» وليس إلى النظام السوري، وطلب فيها «فتح حوار مباشر» للمساعدة في الوصول إلى معرفةً مصير الصحفي الأمريكي أوستن تايس!

قرار جديد من مجلس الأمن!

مع اقتراب جيفري من نهاية مقالته، حيث عليه أن يقدم اقتراحه الملموس بعد أن قدّم تشخيصه للوضع ولاحتمالاته، تظهر اقتراحاته بوصفها سلوكاً فعلياً تنتهجه الإدارة نفسها التي ينتقدها، «مع هامش اختلاف، هو اختلاف موجود فعلاً كما يبدو ضمن الإدارة نفسها سنأتي عليه تالياً». يقول جيفري: «على إدارة بايدن أن تسعى إلى خفض التصعيد خطوة بخطوة من كلا الجانبين»، ومن ثم عليها السعي نحو: «قرار جديد من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يجب أن يبرم رسمياً أية صفقة ويفرض رقابة على التزامات كل جانب».

مرةً أخرى، يضع جيفري جانباً مسألة «الدكتاتوريات- وزعزعة الأمن»، ويطرح صفقة مع هذه الدكتاتوريات نفسها، ولكن ليست أية صفقة؛ ينبغي أن تكون صفقة يقرها **قرار جديد** من مجلس الأمن، أي قرار آخر غير 2254 الذي لم يأت جيفري على ذكره في مقاله نهائياً، وهذا الأمر ليس مصادفة إطلاقاً. هذا الاتجاه ضمن الإدارة الأمريكية، أي اتجاه الالتفاف على القرار 2254، وضمناً على الحل السياسي الذي يمكنه أن يقود نحو استقرار حقيقي لسورية وللمنطقة «أي نحو زعزعة المصلحة الأمنية للولايات المتحدة»، هو اتجاه ثابت منذ إقرار القرار نفسه نهاية 2015.

ناقوس الخطر الذي يقرعه جيفري حالياً، هو أنّ تبايناً أكبر قد بات أمراً واقعاً في مؤسسات صنع القرار الفعلية ضمن الولايات المتحدة، والتي بات ضمن حساباتها الجدية الأمور التالية، والتي يمر جيفري عليها بشكل غير مباشر في مقالته نفسها:

1- استمرار تعليق تطبيق القرار دون خلق بدائل، وإن كان قد خلق مستنقعاً في سورية، إلا أنه ليس من الواضح إن كان ذلك المستنقع قادراً فعلاً على إغراق الروس والصينيين.

2- بالكلمة والحرف وفقاً لجيفري: «حتى الجهود الفاشلة لتحقيق انفراج بشأن سورية من شأنها أن تعزز الدعم الإقليمي **لموقف واشنطن البديل**، مما يحافظ على حالة الجمود التي تحرم إيران وروسيا من تحقيق نصر استراتيجي».

3- أخطر من ذلك أن استمرار تعليق الوضع، إذا كان بطريقة لا تضمن «إفشال جهود تحقيق انفراج» كما تكشف الفقرة السابقة، فإنه سيؤدي مع الزمن إلى مزيد من التقارب بين روسيا وتركيا وإيران، وحتى الصين بما يخص هذا الملف. وهذا أمر يحمل أخطاراً كبرى من وجهة نظر الولايات المتحدة.

4- استمرار تعليق الملف يفتح الباب أمام احتمالات تمرير القرار الدولي نفسه 2254، وبمشاركة ضعيفة أو بعدم مشاركة واشنطن، لذا يجب الدفع نحو **البديل**.

علينا أن نتذكر جيداً أنّ المرحلة التي ساد فيها شعار «تغيير سلوك النظام» وليس «إسقاطه» هي مرحلة ترامب بالذات

5- هذه الاحتمالات «الخطرة»، أي احتمالات تطبيق 2254، تتناقض مع ترتيبات «الفوضى الخلاقة» و«الناتو العربي» و«الشرق الأوسط الجديد»، ولذا ينبغي الانتقال نحو وضع كل الأوراق على الطاولة سريعاً، لا لعقد صفقة مع روسيا، بل لعقد صفقة إقليمية محددة تتضمن تطبيعاً و«تغيير سلوك» واستمالة لتركيا حيث يمكن، وجرّ الروس إليها لاحقاً بوصفها أمراً واقعاً يتطلب «قراراً جديداً من مجلس الأمن الدولي».

هذا كلّه يعني أنّه على الجانب المقابل أن يعمل بسرعة أيضاً، وفي الاتجاه المعاكس: أي باتجاه تطبيق القرار 2254 كاملاً، سواء رغبت الولايات المتحدة بالانضمام إلى هذه العملية أم لم ترغب.

بيان الخارجية الروسية حول لقاء بوغدانوف- جميل

أعلنت وزارة الخارجية الروسية، بتاريخ 2021/12/16، أن الممثل الخاص للرئيس الروسي للشرق الأوسط وبلدان إفريقيا، نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، استقبل ممثل قيادة جبهة التغيير والتحرير السورية المعارضة رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية قدري جميل، وناقش معه الوضع في سورية.

ونقلت الخارجية الروسية في بيان اليوم، أنه جرى خلال المحادثة تبادل معمق لوجهات النظر حول تطورات الوضع في سورية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وكذلك مهام إعادة إعمار البلاد بعد الأزمة".

كما تم إيلاء اهتمام خاص لمناقشة إشكاليات تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم 2254 و2585.

إبرة بنج... مكلفة

مع اقتراب نهاية العام الأكثر من أكثر الأعوام «زفتيشن وفقريشن واستغلاليشن وزيادتيشن بالأسعار» يعني زفت وفقر واستغلال وزيادة أسعار...

دعاء دادو

وبالتزامن أيضاً مع «الموضات» الجديدة القديمة المُتبعة من قِبل الحكومة بقراراتها يلي تحولت لعبارة عن قرارات «العتمة» يلي بتصدر بآخر الليل- بوقت نومة المواطن يلي ما بيصدق إيمتا يجي هالليل ليحط راسو ع هالمخدة وينسى عذاب نهارو ومصاريفو ومواصلاتو... بيقوم بيفتح النت ليشوف شو صاير بهالدنية وبيلاقي قرارت العتمة والظلم والظلام طيرت النوم من عيونو...

لك تقولوا الحكومة بتنمغص إذا نام المواطن مرتاح البال للحظات.. مو هيك!!!

ومن جملة قرارات «الظلم» يلي صرلن كذا شهر شادين الهمة فيها.. قبل ما تخلص هل السنة الأكثر سوداوية من السنين السابقة.. وباليوم الواحد يطجوا تلات- أربع قرارات من تبعات «تخفيض الدعم» مثلاً- كان في قرار بالأصل مُنفذ ع أرض الواقع صرلوا فترة.. ولتاريخ 16 الشهر الجاري لأطلق رسمياً.. عن الأدوية اللي ارتفعت أسعارها عم نحكي!

وبشرنا نقيب صيادلة سورية عن طريق شام إف إم أنو: «ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة 30% مع صدور نشرة أسعار جديدة لكافة أنواع الأدوية، وارتفاع أسعار الأدوية لا يشمل المتممات الغذائية»..

تعقيباً ع هالموضوع... لازم نذكركم أنو قبل ما يطلع هالقرار هاد بلش المواطن يلمس ارتفاع بأسعار الأدوية- بما فيها أسعار المتممات الغذائية...

وكمان قبل هالقرار.. عدد كبير من الصيدليات انفقد «فجأة» عندها بعض أصناف الأدوية... هيك من غامض علمو!!

وكمان بعض المنتجات الصحية يلي بتنباع بالصيدليات «كونها تحولت لدكانة تجارية» ارتفع سعرها.. أو كانت عم تنباع بكمية قليلة «معبأة حديثاً» وبنفس السعر... ووقت السؤال عن السبب ما كانت الإجابة إلا «في زيادة جديدة ع الأسعار»..

الغريب- العجيب بهالقرار- إنو كانت نسبة زيادة ارتفاع أسعار الأدوية بنفس نسبة زيادة الرواتب 30% يلي صدرت بتاريخ 15 الشهر الجاري.. يعني «قبل يوم من إصدار نشرة الأسعار الدوائية الجديدة»..

طيب معقول المواطنين ما عملوا حلقات دبكة احتفالاً وابتهاجاً بهالزيادة لأنو رفعوا أسعار الأدوية فوراً بعدا وبنفس النسبة؟!

ولا معهم حق يفكرو متل ما وصفها أحد المواطنين «ترجمة تساوي نسبة ارتفاع الرواتب وسعر الأدوية يعني اصرفوهن ع صحتكن»!

يعني معقول مو طالعة من خاطرون هالزيادة؟؟

أو معقول هالزيادة معتبرينها «صدقة جارية» أو «كفارة ذنوب»؟؟

وحتى ولو النية هيك «مع إنو منشك» بس ما بتكفي ولا بتغطي شي...

عملياً ومسبقاً المواطن عندو فكرة عن زيادة الرواتب إنو دايماً بيرافقها زيادة فاحشة بالأسعار...

لك فعلياً كلو طالع من جيبة المواطن و«كتير».. بس اللي عم يرجعلو «قليل» وكتيير قليل كمان.. يعني التجارة خسارة مع الحكومة بالنسبة للمواطن.. بيحط من جيبتو كتير وبيطلع اللي بيجيه أقل من يلي حاطو!. مو متل الحرامية والفاسدين اللي بيربحو حتى بدون رسمال.. هيك الشطارة بالتجارة بالنسبة ألهم ع ايدين الحكومة..

لهيك دايماً زيادة الرواتب ما عم تكون إلا إبرة بنج للمواطن ليسكت بخمسة بركي يبطل يتذمر ع الواقع المعيشي المزري...

ويلي بيقول ما عم يدوق طعم الفروج... انبسطوا هي راتبكن صار بيجبلكن تلت فراريج مشوية.. بس مندون بطاطا ومايونيز...

بس هالمرة ولأنو بنهاية السنة وأوتوماتيكياً الأسعار بترتفع بنهاية العام مع الاحتفالات يلي كانت هل السنة شبه معدومة- والطاسة ضايعة متل ما بيقولوا لهالسبب... أول صحوة حبوا يصحونا ياها بعد إبرة البنج هي ارتفاع أسعار الأدوية رسمياً... والحبل ع الجرار طبعاً ع كل الأسعار المو رسمية..

وسيرة وانفتحت ع إبر البنج تبع الرواتب والأدوية والأسعار وصحة وخدمات المواطن.. شو مشان أنو طلعت قرارات بخصوص منع دخول ومراجعة بعض الجهات العامة اعتباراً من بداية السنة إلا بعد إبراز وثيقة تلقي اللقاح ضد كورونا كمان.!

لك تقولوا الحكومة بتنمغص إذا نام المواطن مرتاح البال للحظات.. مو هيك؟!!

منلاقي حالنا عم نصدق ع الغميضي إنو عم يلزموا المواطنين باللقاح لأنو يااااا لطيييييف قديش الحكومة خايفة ع المواطن وصحتو...!

طيب حبيباتي شو رأيكن تخافو ع المواطن من الجوع والذل والإهانة والفقر اللي طحنو طحن وتوابعن من ممارسات لا أخلاقية؟؟

لك إبرة البنج.. باعتبارها من المسكنات الدوائية.. صارت ع إيديكم كتييير مكلفة ع جيبة ومعيشة وخدمات المواطن بالنتيجة.. فبلاها الترقيعات اللي ما كانت ولا ح تكون غير عبء إضافي ع فئة كبيرة كتير من الشعب المسحوق..

ولا تسألونا كيف.. لأن القصة مبينة متل عين الشمس.. خلصونا من كبار الحرامية والبلهموطية والفاسدين.. وحاج تدعموهم بقراراتكم ع حسابنا وع حساب صحتنا ومن جيوبنا.. صعبة مو هيك؟!

رفع سعر الدواء... صفعة جديدة مؤلمة

لكل داء دواء... وإن أصبحت أسعار الأدوية هي الداء بذاته، فهل من دواء يشفي من ذاك الداء؟!

■ عبير حداد

بات ارتفاع أسعار الأدوية متسارع ويقفز درجات عدة، فلم يمض الكثير من الوقت على مطالبة المجلس العلمي لصناعات الدوائية برفع أسعار الأدوية نحو 70%، حتى قُبِلَ بالإيجاب من طرف وزارة الصحة مرة جديدة خلال العام الحالي، بتعديل صدر يوم 16 من الشهر الجاري على أسعار الأدوية بزيادة قدرها 30% لنحو 12،750 صنفاً دوائياً!

رضوخ مكعب

فقد رضخت وزارة الصحة مرة ثانية لتلك المطالب، كما توقعنا في مادة سابقة في العدد 1048، تحت عنوان «الأدوية ومسلسل الابتزاز ولي الذراع» حيث سُلِطَ الضوء من خلالها على جوانب عدة، كمطالب المجلس العلمي لصناعات الدوائية، وإمكانية رضوخ وزارة الصحة لها، وانعكاس ذلك على المواطن.

فقرار الزيادة الحالي جاء بعد أشهر قليلة على الانصياع الأول لوزارة الصحة لمطالب المجلس العلمي لصناعات الدوائية خلال شهر حزيران الفائت، حيث كانت الزيادة بنحو 30% لأكثر من 12 ألف صنف دوائي، وعلى الرغم من ذلك لم ترض سقف تطلعات المجلس العلمي بالزيادة التي يرنو إليها وقدرها 100%، إلا أنه قد حقق سقف قدره 60% من مطلبه السابق، مع الإشارة أن بعض أسعار الأدوية فاق النسب الرسمية في الزيادة، بما يضمن مستوى ربح شبه احتكاري، وبأساليب التفافية، سواء من قبل المعامل أو المستودعات والمستوردين والصيدليات، بل والمهربين.

فكما برهنت التجارب أن ما يهم تجار الأدوية جني أرباح موازية لمستوى نهمهم منقطع النظير، أما حال المواطن فلم ولن يكترثوا إليه، ولا حتى الجهات المعنية لم تنظر بعين الرحمة إلى حجم تبعات تلك الزيادات المتتالية على وضعه الصحي المأساوي.

فرضوخ وزارة الصحة على هذا المستوى لا يمكن اعتباره الا بوابة لمزيد من الاستغلال للمرضى، الذين سيضطرون للرضوخ بدورهم الى مشيئة حاصدي الأرباح على حساب صحتهم ومعيشتهم.

شعار معكوس وحق مسلوب

ما وصلنا إليه من ارتفاعات بأسعار الأدوية لا تفسير له سوى أن صحة المواطن آخر ما تأبه به الحكومة، وشركائها المستثمرين والمستوردين على حد سواء، وكأنما باتت تعتمد شعار رفع الدعم عن مستحقيه وتوجيهه لمن هم الأكثر ثراءً، أي نحو حيتان الاستثمار والاستيراد!

فخلف تلك الزيادة، والحياة القاسية التي أدت لتدهور أوضاع عموم السوريين، يقبع جيش من المرضى يحتاجون للأدوية بشكل شهري ومستمر، وخاصة من ذوي الأمراض المزمنة، وتكلفة العلاج بالأدوية أصبحت باهظة بالنسبة لهم، حتى قبل الزيادة التي طرأت خلال شهر حزيران، فكيف الحال مع الزيادة الحالية، خصوصاً أن غالبية مرضى الأمراض المزمنة لا يقوون على العمل، ومع ذلك فقد انعكست الآية-كما يقال- فبدل أن يشتري الدواء ليحفظ حياته ويقوى على العيش، أصبح يعيش لتأمين تكاليف دواءه الشهري!

الأكثر وضوحاً أن التداوي أصبح أكثر طبقية، فمن معه سيكون قادراً عليه، أما المفقرين فلهم رحمة السماء!

خلاصة القول

يبدو أن الحكومة كانت مصرة على ألا ينتهي العام 2021 دون أن تزيد مأساة المواطن وتعمقها على طريقتها الخاصة!

فلابد لمن تابع الأشهر القريبة الفائتة سلسلة القرارات المتعاقبة، أن يفهم حجم الكارثة الني ستلحق بالمواطن، أو بالأحرى حجم تعمق الكارثة وتعمق انعدام القدرة الشرائية لديه، الذي وصل حد ليس له مثيل من الانهيار الشامل على كافة مستويات المعيشية والخدمية والصحية.

ويمكن تخيل تبعات زيادة الأجور، التي لم تتعد الـ 30%، وحجم مفعولها العكسي على مستوى المعيشة، حيث ستؤدي لارتفاعات في الأسعار تفوق قدرة الزيادة على تغطيتها كما هي العادة، وأولى تلك النتائج كانت التعديل الذي طرأ على أسعار الأدوية.. والتالي أعظم!

قطاع الدواجن... مزيد من الخسارات وارتفاع الأسعار

ما زال قطاع الدواجن يشهد مزيداً من التراجع الحاد على المستويين الاستهلاكي المحلي، والإنتاجي، وإذا بحثنا عن المسببات الرئيسية للتراجع، نجد أن جميعها تنبع من مسبب واحد، قد ضرب بعرض الحائط كلاً من مستوى المعيشة ومستوى الإنتاج، ليس فقط لقطاع الدواجن إنما لكافة القطاعات الإنتاجية، بتنوعها واختلافها، والتي كان بعضها فيما سبق يتصدر أرقاماً وترتيباً عالمياً.

■ نادين عيد

باتت الخسارة التي يتكبدها قطاع الدواجن تتالى شهراً وراء الآخر، وبتسارع مستمر، فحجم الخسارة التي تصيب المربين أدت إلى عزوف عدد كبير منهم عن العمل، وخاصة للمنشآت الصغيرة، مما أدى إلى تراجع إنتاج الفروج في الوقت الحالي لما دون الـ 30% من إجمالي العدد الممكن تربيته، وكذلك تراجع إنتاج بيض المائدة، كما يعد انخفاض الاستهلاك المحلي، المرهون بتدني القدرة الشرائية للمواطن، أحد الأسباب الثانوية التي أدت إلى تراجع الإنتاج نتيجة لانخفاض الطلب على الفروج والبيض.

معاناة مربي الدواجن... من وراءها؟

عوائق عدة تزيد من معاناة مربو الدواجن، فقدرتهم على تحمل أعباء تكاليف الإنتاج والتربية تتجه نحو المزيد من الانحدار، بالمقابل نجد أن الشيء الوحيد الثابت أمام تلك الكارثة هو الارتفاع المستمر لأسعار مستلزمات الإنتاج، من أدوية بيطرية إلى الأعلاف وأجور النقل، وحتى أطباق الكرتون، ولا دعمَ جدياً من قبل الجهات المعنية.

وعلى رغم من هذه العوائق الأساسية يتساءل مدير مؤسسة الأعلاف عن سبب ارتفاع أسعار الفروج، طالما أن سعر الأعلاف ثابت من أربعة أشهر!؟

لا شك أن الكلفة الأكبر لتربية الفروج مرتبطة بالأعلاف وأسعارها ومدى توفرها، وبنوعيتها أيضاً، لكن هل أسعار الأعلاف فعلاً كانت ثابتة خلال الفترة الماضية؟ اللهم إلا إن كان حديث مدير المؤسسة يتحدث عن السعر الرسمي لها فقط، وكأنه يمهد لرفع سعريّ قادم!

فأسعار الأعلاف في السوق موضوع آخر، وما تؤمنه المؤسسة من كميات للمربين لا تغطي إلا جزءاً يسيراً من الحاجة الفعلية منها، وهنا يقع المربي تحت رحمة التجار المتحكمين بالسعر والمواصفة.

كما أن معيقات الإنتاج سابقة الذكر لا تقف عند هذا الحد أيضاً، فارتفاع التكاليف السابقة بكفة، وتكاليف تدفئة المداجن أصبحت بكفة أخرى!

فسعر ليتر المازوت المدعوم ارتفع بفضل القرارات المهلكة للمواطن والإنتاج من 180 إلى 500 ليرة سورية، وعدم استجابة الجهات المعنية لمطالب مربي الدواجن بتوفير مواد التدفئة من «فحم حجري- مازوت»، تجعل المربي أمام خيار اللجوء لشراء مواد التدفئة بسعرها الحرّ، حيث وصل سعر ليتر المازوت في السوق السوداء لحدود 3 آلاف وما فوق، ومن البدهي أن تكاليف التدفئة هذه خارج إمكانات المربين على تأمينها، ولا ننسى دور حلقات الاستغلال الوسيطة بين مربي الدواجن والسوق الاستهلاكية، المقصود «تجار الأسواق» الذين يلعبون على وتر التسعير كما يحلو لهم في ظل غياب الرقابة.

الأعلاف قضية هامة

قضية ارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة مشكلة قديمة، وما زالت مستمرة، طالما أن القائمين على عمليات الاستيراد متحكمون بتسعيرته بجملة من المبررات تجعل من فاتورة الاستيراد تحتوي تكاليف إضافية ترضي حجم النهم للمزيد من الأرباح.

وفي هذا السياق يرى عضو لجنة مربي الدواجن أن السبب الأساسي في انفلات أسعار الأعلاف هو غياب دور وزارة التجارة الداخلية بعملية التسعير والرقابة، بالإضافة إلى عدم إجبار التجار على تقديم فواتير نظامية، كما أن الأسواق مجهولة الاتجاه يحددها تجار الأعلاف.

وكل ذلك كان له وقع قاس على عملية الإنتاج نحو المزيد من الخسارات التي يتكبدها المربون أولاً، وانعكاسها على واقع الأسعار وجيب المستهلك، الذي بات يختصر الكثير من أصناف الغذائيات ثانياً.

على سبيل المثال فقد وصل سعر صحن البيض إلى 10500 ليرة من صالات السورية للتجارة، أما سعر الفروج المذبوح والمنظف فقد وصل إلى 9500 ليرة، وأسعار السوق أعلى طبعاً.

على الطرف المقابل نسمع تصريحات المدير العام للمؤسسة العامة للأعلاف لصحيفة الوطن يوم 2 من الشهر الحالي، حيث قال: «إننا كمؤسسة لدينا رصيد من هذه المواد موجودة في مستودعاتنا ونسعى إلى عدم توزيع هذا الرصيد دفعة واحدة وذلك من أجل أن تتحكم المؤسسة بأسعار السوق وخصوصاً أن التاجر عندما يعرف أنه لا يوجد مواد علفية لدى المؤسسة يقوم فوراً برفع سعر مبيع الأعلاف بشكل كبير، مضيفاً أن المؤسسة توزع أعلافاً لما يقارب 27 مليون طير خلال دورة تربية الدواجن».

فحسب تصريحات المدير، هناك ضبط في عملية التوزيع، منعاً للاحتكار ورفع الأسعار، مع العلم أن الفارق بين تسعيرة المؤسسة للمواد العلفية وبين تسعيرتها في السوق الحرة أصبحت متقاربة، وهذا ما عبر عنه عضو لجنة مربي الدواجن حيث يرى أن «المؤسسة العامة للأعلاف تحولت حالياً إلى تاجر باعتبارها تبيع المقنن العلفي بأسعار متقاربة مع أسعار التجار».

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأعلاف المستوردة لصالح المؤسسة يقوم بتأمينها التجار أيضاً، أي إن المؤسسة تقوم بدور الوسيط ليس إلا!

في ذات الوقت يتغنّى مدير مؤسسة الأعلاف بالدعم غير المباشر الذي قدمته المؤسسة لقطاع الثروة الحيوانية بسبب فارق الأسعار بينها وبين الأسواق الحرة المقدر بنحو 30% بحسب قوله.

أما عن التبرير الذي قدمه مدير مؤسسة الأعلاف لتقارب الأسعار، فقد عزا ذلك إلى شراء مربي الدواجن الذرة الصفراء البلدية التي يعتبر سعرها قريباً من سعر الذرة التي توزعها المؤسسة، حيث إن البلدية سعرها بحدود 1200 ليرة ودرجة رطوبتها 22 درجة، على حين أن درجة رطوبة الذرة التي توزعها المؤسسة 11 درجة، منوهاً أنه لا يمكن المقارنة بين هذين الصنفين، خصوصاً أن الصنف البلدي لا يمكن تخزينه على عكس الصنف الذي تستورده المؤسسة، مشيراً إلى أن البلدية أفضل كقيمة غذائية.

ارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة مشكلة قديمة وما زالت مستمرة طالما أن القائمين على عمليات الاستيراد متحكمون بتسعيرته بجملة من المبررات

المقنن العلفي لا يكفي ليوم واحد!

عدلت المؤسسة العامة للأعلاف خلال الأسبوع الأخير من الشهر الفائت كمية المقنن العلفي، بزيادة 100 غرام من مادة النخالة إلى الكمية المخصصة لكل طير لتصبح 1300 غرام من المواد العلفية، بدلاً من الكمية السابقة التي حددت خلال الدورة العلفية التي افتتحت يوم 31 تشرين الأول الماضي والمستمرة حتى يوم 30 كانون الأول، كمية المقنن العلفي كانت بمعدل 1200 غرام ولشهرين موزعة على الشكل التالي «1000غرام ذرة صفراء بالإضافة إلى 200 غرام كسبة فول الصويا»، لتعاود المؤسسة يوم 12 من الشهر الجاري رفع المقنن العلفي لصغار مربي الدواجن ممن يملكون 5 آلاف طير وما دون ليصبح بكمية 1600 غرام.

يؤكد مربو الدواجن أن المقنن العلفي الموزع من قبل المؤسسة العامة للأعلاف «وفق معدل 1200 غرام لكل شهرين» لا يكفي لإطعام الطير ليوم واحد!

فهل أحدثت الزيادات الأخيرة والطفيفة ذلك التغيير الملحوظ بحيث ينعكس إيجاباً على واقع الإنتاج الذي أصبح متردياً؟

وهل هذه هي الحلول التي ينتظرها المربي، والتي تخفف من وطأة أعباء تكاليف الإنتاج، بدءاً من الأدوية البيطرية إلى المحروقات اللازمة لعملية تدفئة المداجن وصولاً إلى الأعلاف وهي الأهم، والتي تحتاج إلى خطة بديلة عن عمليات الاستيراد المكلفة التي يقوم بها التجار، ألا وهي إعادة الاعتبار بشكل جدي لإنتاج الأعلاف محلياً، لما ستخففه من أعباء وتكاليف على المربين.

من الواضح أن مصالح حيتان الاستيراد والفساد أكثر أهمية، لذلك سيستمر الوضع على ما هو عليه من استمرار تراجع وانحسار قطاع الدواجن.

سوق السلاح العالمي

■ إعداد: قاسيون

تغيّر تجارة الأسلحة الدولية

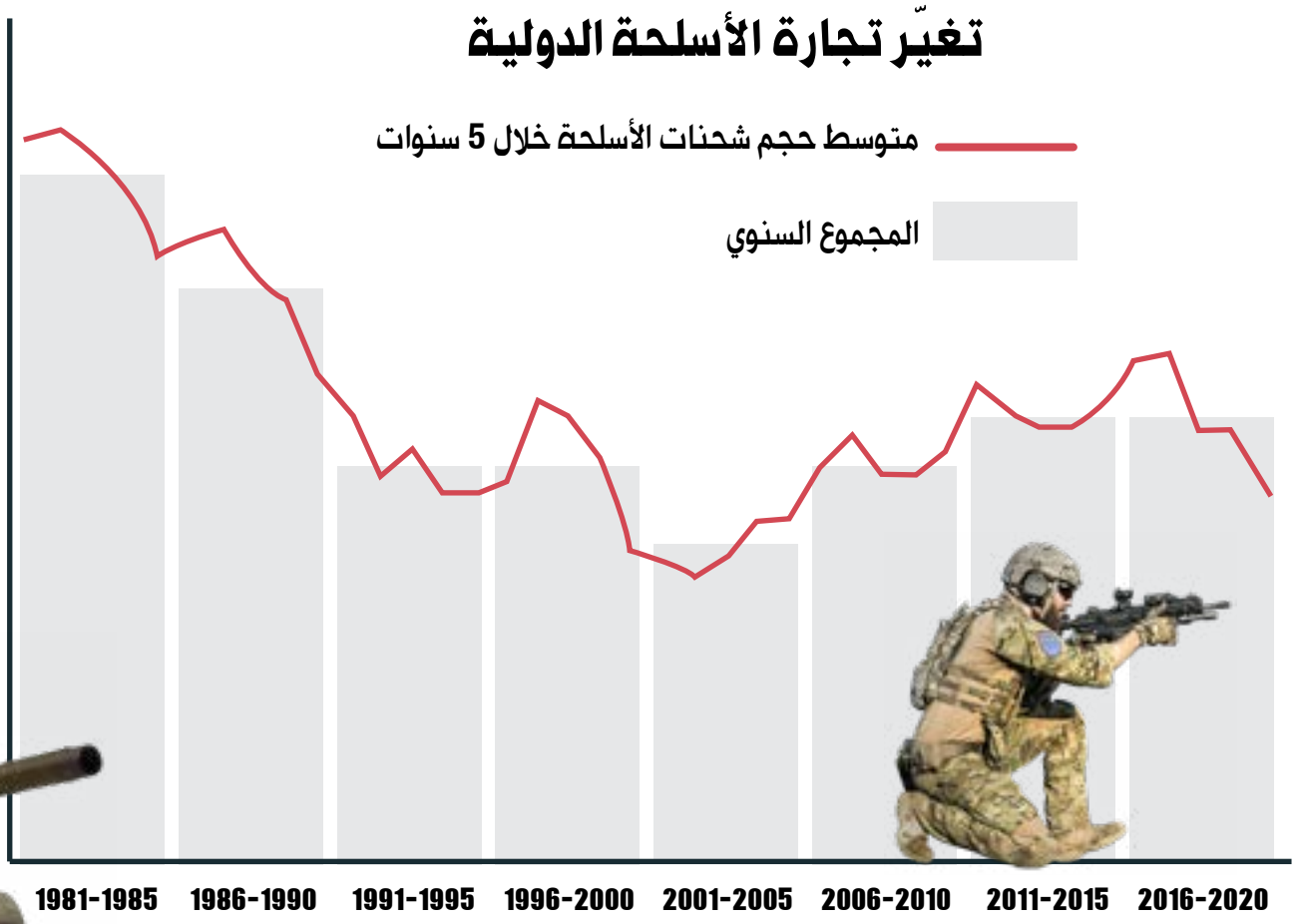

دول رئيسية مستوردة ووجهات الاستيراد الأساسية

السعودية
الولايات المتحدة «79%»
المملكة المتحدة «9,3%»
فرنسا «4%»

كوريا ج
الولايات المتحدة «58%»
ألمانيا «31%»
إسبانيا «6,5%»

أستراليا
الولايات المتحدة «69%»
إسبانيا «21%»
سويسرا «3,4%»

الجزائر
روسيا «69%»
ألمانيا «12%»
الصين «9,9%»

الصين
روسيا «77%»
فرنسا «9,7%»
أوكرانيا «6,3%»

باكستان
الصين «74%»
روسيا «6,6%»
إيطاليا «5,9%»

تغيّر صادرات السلاح للدول الخمس الكبرى

«بين الفترتين من 2011-2015 و2016-2020»

الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	فرنسا	ألمانيا	الصين
+15%	-22%	+44%	+21%	-8%

كبار المصدّرين والمستوردين

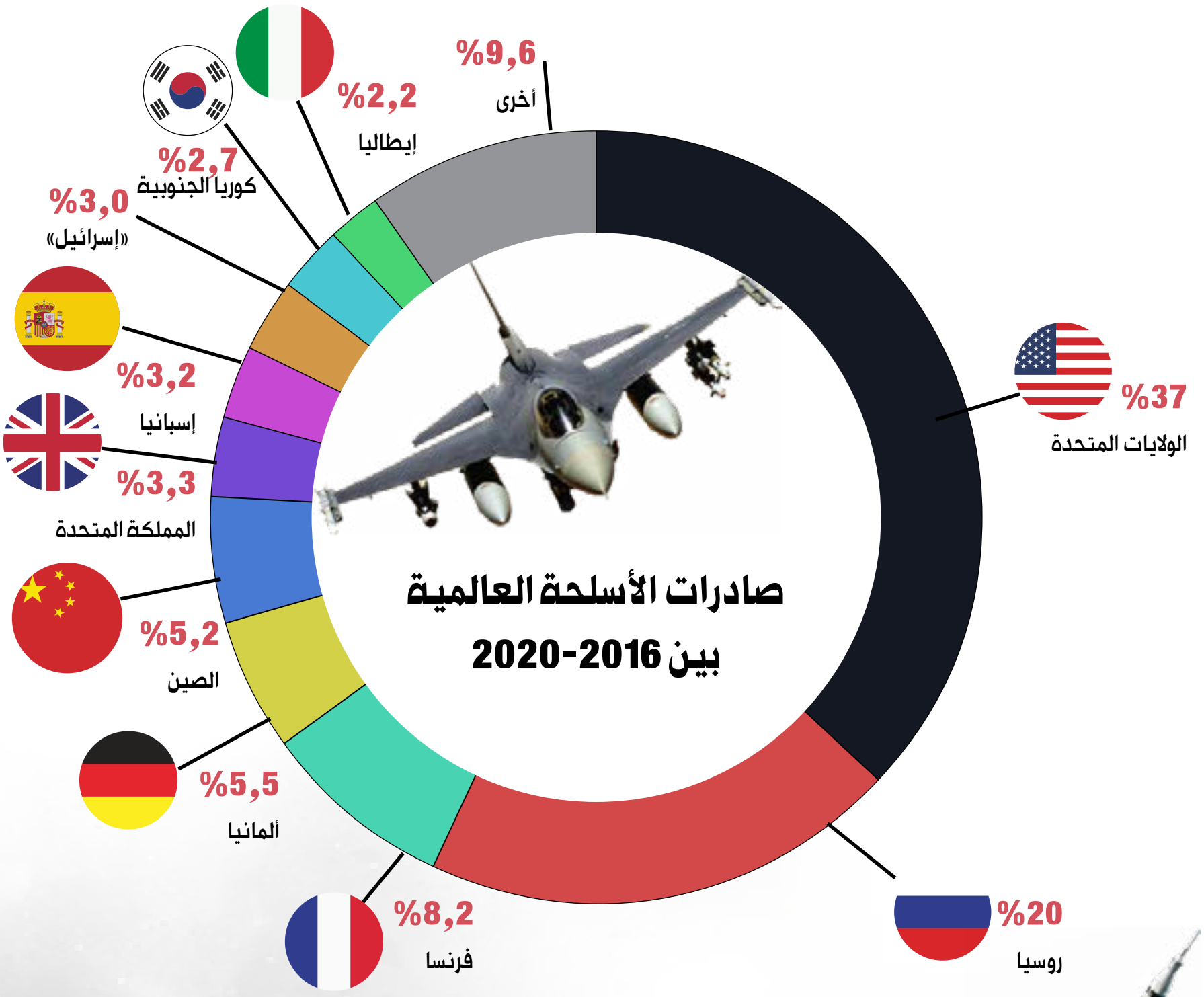

واردات الأسلحة العالمية بين 2016-2020

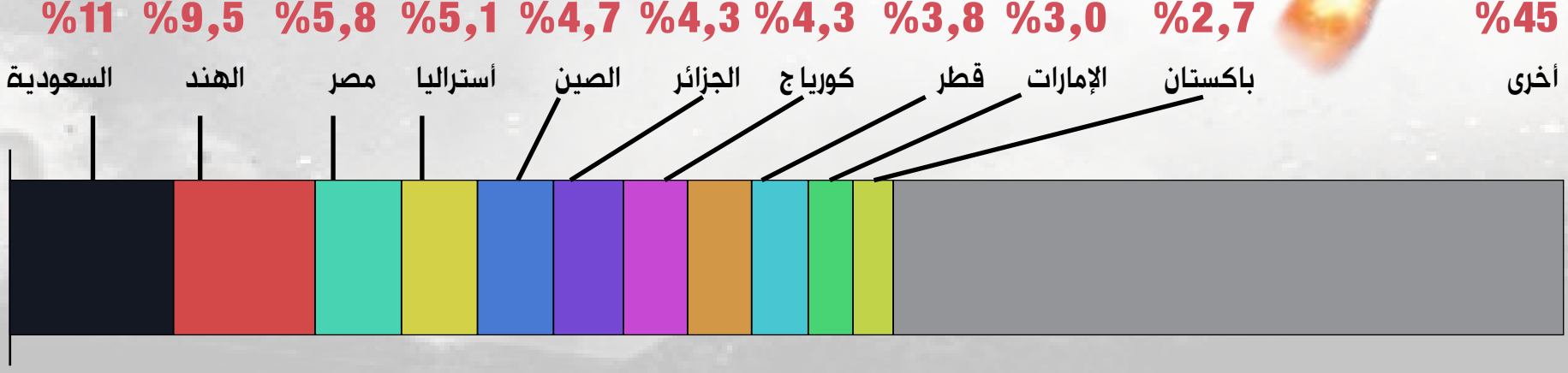

بقوة القانون.. التعليم المهني لخدمة حيتان السوق أيضاً

استكمالاً لتدمير التعليم في سورية، بكل مراحله وفروعه، ورغم التشوه الحاصل ببنيته، فقد عمدت الحكومة إلى استصدار قانون بما يخص التعليم المهني، رغم ما يعانيه من ترهل، لإخراجه من وظيفته الأساسية وهي إكساب المتعلمين المهارات المهنية، النظرية والعلمية والعملية، لتخرج شريحة من المهنيين القادرين على خوض العمل الإنتاجي والمهني، وتطويره، بأتم وجه، لتحوله الحكومة إلى مراكز إنتاج، ولكن ليس إلا لزيادة أرباح الحفنة المتنفذة من حيتان السوق والفاسدين، ولتحول الطلاب الى عمّال بأجور رمزية!

■ عمار سليم

فقد أوردت وزارة التربية على صفحتها الرسمية ما يلي: «أقر مجلس الشعب مشروع القانون المتضمن «إحداث التعليم المهني ضمن مرحلة التعليم الثانوي وإلغاء المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 1994» وأصبح قانوناً».

تفاصيل لمصلحة القطاع الخاص والفاسدين

بحسب الصفحة الرسمية لوزارة التربية «يتألف مشروع القانون من 23 مادة تتعلق بإحداث ثانويات التعليم المهني وتحديد المهن، وسبل تنظيم مسار هذا التعليم، وتأمين كوادر عاملة تلبي احتياجات سوق العمل في القطاعات العامة والخاصة والمشتركة، وتشكيل اللجان المهنية والإدارية واختصاصاتها ومهامها، ومراكز الإنتاج والتدريب والورشات التابعة لها، ونسب التعويضات والحوافز والمكافآت.

ويسمح لإدارات الثانويات المهنية، والمراكز التدريبية والورشات التابعة لها، حسب المادة 14، بتصنيع الآلات والأدوات والمعدات وغيرها من المنتجات الداخلة في اختصاصها، وبيعها وفق أحكام القوانين النافذة دون التأثير على تنفيذ المناهج المقررة، والتعاقد عن طريق المديرية المعنية التابعة لها مع قطاع الأعمال، والقيام بالإصلاحات والخدمات المختلفة، وبيع منتجات التمارين التدريبية المنفذة خلال العام الدراسي».

بغض النظر عن عبارة «تأمين كوادر عاملة تلبي احتياجات سوق العمل في القطاعات العامة والخاصة والمشتركة»، والتي تُجيّر غايات العملية التعلمية لمصلحة المتحكمين في هذه السوق بكل وضوح وصراحة، فاللافت في المرسوم أنه لم يتوان عن إشراك القطاعات الخاصة والمشتركة في صلب العملية التعليمية من أجل تلبية حاجاتها السلعية من كل الاختصاصات، من آلات ومعدات وغيرها من المنتجات، بالإضافة إلى الإصلاحات والخدمات أيضاً، إذ لن تنجُ، استناداً للمرسوم، المدارس المهنية من أنياب القطاع الخاص والفساد، خلال العملية التعليمية نفسها، وقبل الوصول إلى مخرجاتها المُجيّرة لخدمة مصالح هؤلاء أيضاً!

الحكومية غير معنية بتنمية الطلاب بل بتنمية الأرباح

عانت المدارس المهنية من الإهمال الحكومي فترة طويلة، ولا تزال، من حيث أجور المعلمين والإداريين والتجهيزات والمستلزمات التدريبية والتعليمية، كحال ما يعانيه قطاع التعليم عموماً، وما يتخلله من ترهل وفساد، إلى أن جاء الوقت الذي وجدت فيه الحكومة أن تستثمر بهذا الفشل بدلاً من أن تضع خطة لتطويره وإخراجه من معيقاته وترهله، فما كان منها إلا أن جعلته مصدراً للاستثمار والربح على حساب العملية التعليمية، وعلى حساب جهد الطلاب ووقتهم، محولين تلك المدارس المهنية إلى ورشات للإنتاج والإصلاح والخدمة، فكل ما ينتج بالنهاية سيستفيد منه القطاع الاستثماري الربحي، طبعاً مع عدم تغييب حصص الفساد، كما حولت الطلاب إلى عمال مستغَلين بالإكراه، بقوة القانون هذه المرة.

الغاية من العملية التعليمية في المدارس المهنية أصبحت تنمية أرباح القطاع الخاص والفاسدين بكل وضوح بغض النظر عن تنمية مهارات الطلاب العلمية والعملية وعلى حساب جهد ووقت هؤلاء

فمن يدفع هو من يستفيد من المنتجات وتسويقها، بل ستتم العملية الإنتاجية «التعليمية» نفسها في المدارس المهنية من الآن فصاعداً بناءً على طلبيات مسبقة لصالح قطاع الأعمال، وبموجب عقود، ربما لا علاقة لها بالتعليم المهني لا من قريب ولا من بعيد! فالغاية من العملية التعليمية في المدارس المهنية أصبحت تنمية أرباح القطاع الخاص والفاسدين بكل وضوح، بغض النظر عن تنمية مهارات الطلاب العلمية والعملية، وعلى حساب جهد ووقت هؤلاء.

توزيع الأرباح على شكل حصص والطالب هو الخاسر

الغاية الربحية لم تغب عن مضمون المرسوم، فقد تم لحظ آليات توزيع العائدات من العقود الإنتاجية، حيث ورد التالي: «تحدد تعويضات وحوافز ومكافآت العاملين والمشرفين على أعمال الإنتاج والخدمات والطلاب المشاركين وفقاً للمادة 15 بنسبة 50 بالمئة من الإيرادات الناجمة عن عقود الإنتاج والصيانة والخدمات مع تخصيص 50 بالمئة من هذه الإيرادات لتطوير العملية الإنتاجية».

إذن كل ما يتم تصنيعه، وما يقدم من خدمات بجهود الطلاب، لا تحصل الثانويات والعاملون فيها والطلاب إلا على 25 بالمئة منه في النهاية!

ولا يظنن أحد أن المنتج الحقيقي، وهو الطالب الذي أصبح عاملاً من الناحية العملية، له الحظ الأوفر من هذه القسمة، فهو الخاسر بالنتيجة، وهو الذي بذل عرقه ووقته من أجل هذا الإنتاج!

أما نسبة الـ50 بالمئة المتبقية، مع «الهبات والتبرعات النقدية وأي مبالغ أخرى»، فيتم فتح حساب لها لكل ثانوية مهنية حسب المادة 16، ولم يتبين أوجه صرف هذه النسبة، وبعهدة من؟!

من الواضح أن الغاية من القانون هي فسح المجال أمام قطاع الأعمال الخاص ليجني مزيداً من الأرباح من خلال استغلال إمكانات الثانويات المهنية، وجهود وعمل طلابها على وجه الخصوص، أي مزيد من الاستغلال والنهب والفساد، ومزيد من العبث في قطاعات الدولة المختلفة، ومنها التربوية والتعليمية، على حساب الطلاب والعاملين فيها.

وبكل اختصار لا يمكن اعتبار مضمون القانون إلا لبنة جديدة في مدماك السياسات الليبرالية المعمول بها، والمعممة على كافة القطاعات، وستكون نتيجته المزيد من التشوه في العملية التعليمية، مدخلات ومخرجات، طبعاً بما يصب بمصلحة المستفيدين من هذه السياسات، طغمة حيتان المال والفساد والإفساد في البلد، على حساب بقية الشرائح الاجتماعية، والمصلحة الوطنية.

إيجابية وحيدة بمقابل سلبيات كثيرة

الميزة الوحيدة التي يمكن اعتبارها إيجابية بمضمون المرسوم كانت ما يتعلق ببعض التعويضات، حيث ورد بحسب المادة 19 «يتقاضى العاملون المكلفون في الثانويات المهنية بأعمال «مدير ومعاون مدير ورئيس دروس فنية ورئيس قسم وأمين مستودع ومدرس مهندس ومدرس ومدرس مساعد ومعلم حرفة» طبيعة عمل مقدارها 40 بالمئة من الأجر الشهري، أما العاملون المكلفون بباقي الأعمال الإدارية فيتقاضون تعويض طبيعة عمل مقداره 10 بالمئة من الأجر الشهري».

فمع التأكيد على أهمية مضمون هذه المادة، من حيث حق العاملين في الثانويات المهنية بالتعويضات المنصفة، إلا أنها لا تغطي السلبيات الكثيرة والعميقة التي تضمنها القانون.

مشروع قانون جديد ومستحدث لتكميم للأفواه

كشفت صحيفة الوطن بتاريخ 2021/12/16 ان مجلس الشعب يناقش حالياً مشروع تعديل قانون «تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية رقم 17» الصادر عام 2012، وقد أوردت بعض نصوص المواد الواردة في مشروع التعديل المزمع.

■ أديب خالد

المثير في المشروع، هي المادة 22 منه، والتي نصت على ما يلي: «يعاقب بالسجن المؤقت من ثلاث إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من مليوني إلى 4 ملايين ليرة كل من قام بإحدى وسائل تقانة المعلومات بنشر أخبار كاذبة على الشبكة من شأنها النيل من هيبة الدولة، أو المساس بالوحدة الوطنية، أو إثارة الرأي العام».

قانون طوارئ الكتروني

تجدر الإشارة بداية إلى أن مضمون المادة أعلاه يعتبر جديداً كلياً، فهي ليست تعديلاً على مادة واردة في نص القانون المعمول به، بل يمكن اعتبارها استعادة للعمل بالمواد من 304 إلى 307 من قانون العقوبات، والتي كانت تختص بها محكمة أمن الدولة أثناء سريان حالة الطوارئ، والتي تم استبدالها بقانون مكافحة الإرهاب رقم 19 لعام 2012، وهذه النصوص القانونية من المعروف عنها أنها نصوص مطاطة وعامة جداً، عكس ما يجب أن تكون عليه النصوص الجزائية، التي من المفترض أن تكون واضحة ومحددة، ولا مجال للقياس عليها، ولكن عمومية النص تمكن السلطة من إدراج أي فعل تحت بند «النيل من هيبة الدولة» أو «إثارة الرأي العام»، بناء على توصيف النيابة العامة.

تهم مفصلة وجاهزة

لعل تطبيق هكذا نصوص مطاطة على النشر الإلكتروني، وتوصيف بعضه بـ «الجريمة المعلوماتية»، الهدف منه ملاحقة صاحب أي منشور على الشبكة قد يتعرض لسياسات الحكومة، أو يوجه أي انتقاد لها، وهو بمثابة تكميم جديد ومستحدث للأفواه، خاصة مع زيادة انتشار انتقاد الحكومة وقراراتها على مواقع التواصل الاجتماعي!

وبظل زيادة انتشار استخدام شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ومع توجه غالبية الصحافة نحو النشر الإلكتروني، بعد توقّف الصحف الورقية، بات أي شخص- ولو كان صحفياً- معرضاً للحبس، والتهمة أصبحت جاهزة ومفصلة مسبقاً، ومنصوصاً عنها قانوناً!

حماية مراكز الفساد

أما المادة 23 من المشروع المقترح، فقد نصت على: «كل من قام بنشر أمر على الشبكة بإحدى وسائل تقانة المعلومات ينال من شرف موظف عام، أو كرامته في معرض ممارسته لوظيفته يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة مالية من 500 ألف إلى مليون ليرة».

أي إن أي انتقاد قد يوجه لأي موظف حكومي على مواقع التواصل الاجتماعي يعرض صاحبه للحبس والغرامة، ويندرج تحت هذا البند بكل تأكيد منع أي مواطن من انتقاد أي وزير أو مسؤول، حتى ولو كان فاسداً، على الشبكة.

والأخطر من كل ذلك، هو ما نصت عليه المادة 36 من المشروع بأنه: «للنائب العام أن يحرك الدعوى العامة، أو يأمر بتحريكها في جرائم النيل من هيبة الدولة أو النيل من هيبة الموظف، والجرائم التي تقع على الموظف، أو على الدولة المنصوص عليها في هذا القانون، وإن لم يقدم المتضرر شكوى أو ادعاء شخصياً، مشيرة إلى أنه يبقى للنيابة العامة سلطتها التقديرية في تحريك دعوى الحق العام ما لم يكن تحريك الدعوى مقيداً أساساً في التشريعات النافذة».

ومع مضامين بعض المواد الأخرى التي رشحت عن المشروع المزمع للتعديل، يبدو أن مواقع ومراكز الفساد ستصبح أكثر حماية مما سبق، وبقوة القانون هذه المرة، بحال صدوره بهذا الشكل!

مخالفة دستورية

لن نطيل الحديث حول ما رشح من نصوص مواد مقترحة في المشروع، لكن تجدر الإشارة إلى أنه ربما لسنا بحاجة أساساً لإصدار قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية، فالجرائم، مثل: الاحتيال والسرقة وحماية الملكية الفكرية وجرائم الذم والقدح والتشهير والابتزاز، مدرجة جميعها في قانون العقوبات، ولو ارتكبت على الشبكة.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المشروع، بحسب ما رشح من مواد، يتعارض مع المادة 42 من دستور عام 2012، التي تنص على ما يلي: «لكل مواطن الحق أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أو الكتابة أو بوسائل التعبير كافة».

فهل سيمر المشروع المقترح بهذه الشاكلة، وبهكذا مضامين تتعارض مع أبسط حقوق المواطنة؟!

خبر عام وتعليق هام

الخبر يقول: «تم اعتماد التغطية التأمينية مع مقدمي الخدمة الطبية على أساس الأسعار والكلفة والأجور الرائجة. وبالتالي عدم سداد مبالغ إضافية من قبل حامل البطاقة، وذلك من بداية شهر كانون الثاني 2022».

التعليق: طيب ممكن يكون حلو هالحكي... بس اللي ما قلتو أنو بالأصل زاد الخصم التأميني الشهري ع هالموظف المعتر.. والسؤال: يا ترى مقدم الخدمات ح يلتزم بالموضوع كرمال يضحك ع حالو وينبسط بالتأمين في ظل هل الارتفاعات يلي عم تصير؟؟

الخبر يقول: «اعتباراً من 2021/12/25 سيتم البدء بالعمل بآلية جديدة لتوزيع مخصصات الخبز التمويني على البطاقة الإلكترونية وفق الشرائح المستهدفة دون التغيير على مجموع المخصصات، الأشخاص الذين يحصلون على ربطة واحدة كانوا يشكلون ازدحاماً من خلال توجههم بشكل يومي للأفران، أما بالآلية الجديدة سيحصلون على مخصصاتهم كل يومين في الأسبوع «ربطتين بكيس نايلون واحد»».

مع إرفاق جدول التوزيع المعتمد..

التعليق: يعني مثلاً، يلي بيطلعلوا 3 ربطات يوم الخميس بياخد الربطتين بكيس والتالتة وحدانية بتضل؟ ولا بتحطوها بكيس لحالها؟ ولا بتجمعولن هل الربطة مع الخميس التاني بتصير خميس ربطتين وخميس أربع ربطات ولّا شو الترتيب؟ لك يا زلمة بتحس هالجدول متل جدول الحصص تبع ولاد الابتدائي.. نيالن يلي عندن حصتين ورا بعض!! ولك هزُلت... كلو مشان كيس نايلون.. والله عيب! لك رجعتونا للفانوس من قلة الكهربا، وبابور الكاز من قلة الغاز، والجلّة من قلة المازوت.. هلأ ح نرجع للسك وكيس الشبك مشان الخبز كمان.. بقيان الزربول والجزمة البلاستيك مشان الطرقات والمواصلات المعدومة..

الخبر يقول: «أكد مدير الحراج في وزارة الزراعة على أهمية الثروة الحراجية وضرورة حمايتها بقانون عصري متطور قابل للتنفيذ على أرض الواقع، وفق خصوصية كل منطقة، ضمن المحافظات السورية».

التعليق: ولك يعطيك ألف عافية يا قرة عين الشعب... بس جزء من الثروة الحراجية صارت حطب وانباعت للعالم وهلق عم يتدفو عليها... وجزء من الأراضي الحراجية انكسرت وصارت ملكيات خاصة.. رغم القانون موجود.. يعني يمكن القصة مو بالقانون، عصري ولا مو عصري.. باللي عم يطبقوه..

الخبر يقول: «محافظة دمشق لا يمكن دخول ومراجعة مديريات المحافظة إلا بعد إبراز وثيقة تلقي اللقاح ضد كورونا اعتباراً من 2022/1/1».

التعليق: كتير حلو الشعور يلي بيحسوا المواطن لما بتورجيه حكومته خوفها عليه والصراع من أجل إبقائه ع قيد الحياة والكورونا ما تقضي عليه.. لأن الهدف على ما يبدو هو القضاء عليه بالجوع والبرد والأمراض الأخرى يلي ما رح يقدر يتعالج منها بسبب غلاء أسعار الأدوية...

الخبر يقول: «أصدرت وزارة المالية القرار رقم 1964 المتضمن تحويل 22 مهنة من شريحة ضريبة الدخل المقطوع إلى شريحة ضريبة الأرباح الحقيقية اعتباراً من بداية العام القادم 2022».

التعليق: يا عيني يا عيني ع العنب الزيني... هاد القرار بيورجينا كيف وزارة المالية تحولت لوزارة جباية من الصغار.. باسم العدالة الضريبية.. بالمقابل لسا غالبية الحيتان الكبار خارج أيدي هالعدالة..

هل يؤدّي التطعيم الإلزامي إلى نتائج أفضل من الطَّوعي؟

خلال السنة الثالثة من وباء كوفيد «2021» أخذ يتصاعد في خطاب صانعي السياسات وخاصة في الغرب، الحديث عن «ضرورة» التطعيم الإلزامي ضدّ الفيروس، مترافقاً بإجراءات عَملية بهذا الاتجاه، أثارتْ وما تزال جدالاً أخلاقياً وقانونياً وسياسياً، وعلمياً أيضاً، مثل فرض «شهادة التطعيم» للسماح بالسفر، لينتقل الأمر بالتوازي أو بعده قليلاً إلى التطعيم شرطاً لدخول بعض الأماكن والنشاطات أو المؤسسات الرسمية والتعليمية... ويبدو أنّ هذه المساعي لاقت مؤخراً فرصة مؤاتية جديدة بعد اكتشاف المتحور الجديد «أوميكرون» والمخاوف المثارة حوله. وقد يبدو أنّ للسؤال المطروح في عنوان هذه المادة جواباً بسيطاً، لكن مهمّة العِلم هي كشف الجوهر المختفي خلف البساطة الظاهرة، وعبر الأدلة والبيّنات.

■ د. اسامة دليقان

ما هو «التطعيم الإلزامي»؟

أصدرت منظمة الصحة العالمية في 13 نيسان 2021 وثيقة بعنوان «كوفيد-19 والتطعيم الإلزامي: الاعتبارات والمحاذير الأخلاقية. ملخّص سياسات» ورد فيها بأنّ: «الأشكال المعاصرة من التطعيم الإلزامي/ الإجباري **mandatory vaccination** تفرضُ التطعيمَ عن طريق التهديدات المباشرة أو غير المباشرة بفرض قيود في حالات عدم الامتثال. وعادةً ما تسمح سياسات التطعيم الإلزامي بعدد محدود من الاستثناءات المعترف بها من قبل السلطات الشرعية «على سبيل المثال، الموانع الطبية»». بعد ذلك تعتبر وثيقة الصحة العالمية «من وجهة نظرها» أنّ «التطعيم الإلزامي» ليس «تطعيماً قسرياً» **compulsory** على أساس أنه «لا يتم استخدام القوة أو التهديد بعقوبة جنائية في حالات عدم الامتثال له». لكنّها تقرّ بأنّه «مع ذلك، فإن سياسات التطعيم الإلزامي تحدُّ من الاختيار الفردي بطرق غير قليلة من خلال جعل التطعيم شرطاً، مثلاً للذهاب إلى المدرسة أو العمل في صناعات أو أماكن معينة». ويبدو موقف الصحة العالمية ملتبساً أو حمّال أوجه وغير حاسم تجاه إلزامية لقاحات كورونا الحالية من عدمها، فنقرأ في الوثيقة نفسها عبارات تبدو متناقضة، فمرّة تقول «لا تقدّم هذه الوثيقة موقفاً يؤيد أو يعارض التطعيم الإلزامي لكوفيد-19»، ومرّة ثانية تقول «يجب ملاحظة أن منظمة الصحة العالمية لا تدعم حالياً اتجاه إلزامية التطعيم ضد فيروس كورونا كوفيد-19، بعد أن جادلت بأنه من الأفضل العمل على الحملات الإعلامية وصنع لقاحات يمكن الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت منظمة الصحة العالمية مؤخراً بياناً مفاده أنّ السلطات الوطنية ومشغّلي وسائل النقل يجب ألّا يطلبوا التطعيم ضد كوفيد-19 كشرط للسفر الدولي»، ومرّة ثالثة تقول «ليس من غير المألوف أنْ تفرض الحكومات والمؤسسات إجراءات أو أنواعاً معينة من السلوك من أجل حماية رفاهية الأفراد أو المجتمعات. ويمكن أن تكون مثل هذه السياسات مبررة أخلاقياً، لأنها قد تكون حاسمة لحماية صحة ورفاهية الجمهور».

وبكلّ الأحوال ما يهمّنا في هذا المقال، هو: هل هناك أدلّة علمية على أنّ سياسات «التطعيم الإلزامي»، وفق التجارب العلمية التاريخية السابقة والحديثة، أدّت إلى زيادة «حماية صحة ورفاهية الجمهور» أكثر من سياسات «التطعيم الطوعي»؟

دراسة من الصين

في بحث في المجلة العالمية «طوارئ الصحة العامة» «الناشر إلسيفيير»، بعنوان «التفضيلات الفردية للتطعيم ضد كوفيد-19 في الصين» قام الباحثون بإجراء تجربة عبر ست مقاطعات صينية اختيرت عشوائياً، وقالت نتيجتها: «وجدنا احتمالية أكبر للتطعيم عندما يكون اللقاح أكثر فعالية، وذا نسبة صغيرة للآثار الجانبية الخطيرة، وعندما تكون التطعيمات مجانية وطوعية، وذات عدد أقل من الجرعات، وذات مدة أطول بالحماية، وكلما ارتفعت نسبة معارف الذين تم تطعيمهم».

ولأخذ لمحة عن سياسات التطعيم ضد كوفيد في الصين، والتي نجحت حتى الأسبوع الماضي بتطعيم كامل لأكثر من 82% من سكانها، نقتبس من مجلّة «فورتشن» الأمريكية «التي تصنّف مشابهةً لفوربس وبلومبرغ» حيث أقرّت المجلة في تقرير لها في 27 أيار 2021 بما يلي: «لقد تجنّبت الحكومة الصينية حتى الآن سياسات التطعيم الإلزامي، لكنها دعت عشرات الملايين من الأشخاص الذين يعملون في الشركات التي تديرها الدولة، بالإضافة إلى أعضاء الحزب الشيوعي الصيني البالغ عددهم 90 مليوناً، إلى أن يكونوا قدوةً في حملة اللقاح... تقول السلطات في شنغهاي إنها ترسل فرق التطعيم إلى مكاتب موظّفي الياقات البيضاء لتشجيع التطعيم، بينما ترسل مدنٌ مثل شنتشن عيادات تطعيم متنقلة إلى المجمّعات السكنية... وأفاد مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي في الصين أنّ السلطات تقدّم هدايا مجّانية مثل علب البَيض ومنظفات الغسيل وأكياس الأرز وورق التواليت لأولئك الذين يتم تطعيمهم. حتى أنّ حكومة مقاطعة سيتشوان أنتجت أغنية راب بعنوان «تلقَّح بسرعة» لتشجيع الناس على أخذ الجرعات».

لم تعتمد الصين التطعيم الإلزامي بل شجعت مواطنيها على أخذ لقاح كورونا بالإقناع والتحفيز المادي والمعنوي

فضلاً عن ذلك، لا شكّ بأنّ هناك عاملاً مهمّاً يتعلق بمدى ثقة الشعوب بحكوماتها، وبالتالي بسياساتها العامة ومن ضمنها الصحّية، فلا يمكن أن تستوي حكومةٌ انتشلت الملايين من الفقر وتدفع بلادها قدماً للازدهار والعدالة الاجتماعية مع حكومات تهوي بمواطنيها من أزمة إلى أخرى، وترجّح مصالح الشركات والأرباح على حساب صحّتهم، بدءاً من الحكومة الأمريكية إلى أصغر حكومة رأسمالية فاسدة في العالم.

دراسة على البلطيق واسكندنافيا

قبل عدة سنوات من جائحة كوفيد-19، قام مشروع **ASSET** البحثي المتخصص بالجوائح والأوبئة والممول من الاتحاد الأوروبي، بدراسة بعنوان «التطعيم الإلزامي ومعدلات التمنيع في أوروبا»، وقامت بجمع بيانات «بعضها يمتد من 2007 إلى 2013» من بلدان أوروبية غربية وشرقية «الدنمارك والنرويج والسويد والنمسا ورومانيا ولاتفيا وإستونيا وليتوانيا» وبمقارنة الاختلاف بين هذه الدول من حيث اعتماد سياسات تطعيم بعضها إلزامياً وبعضها الآخر طوعي للقاحات مثل شلل الأطفال والحصبة والسعال الديكي. وخلصت الدراسة إلى النتيجة التالية: «البلدان التي يكون فيها التطعيم إلزامياً لا تصل عادةً إلى تغطية أفضل من الدول المجاورة أو البلدان المماثلة التي لا يوجد فيها إلزام قانوني بالتطعيم».

الإجراءات القسرية و«فيروس الفساد»

انتشرت منذ أيام قصة تلقّي مواطن من نيوزيلندا 10 جرعات من لقاح كورونا في يوم واحد، بعد أن دفع له أشخاص مالاً لأخذ التطعيم بدلاً منهم لكي يحصلوا على «تصريح صحي» يسمح لهم بالدخول إلى بعض الأماكن، بسبب أحد أشكال «التطعيم الإلزامي» الذي فرضته السلطات النيوزيلندية. ونتساءل هنا: في بلاد استشرى فيها الفساد والتجويع لدرجة جعلت الناس تبيع أعضاءها، هل سيَمنع التطعيمُ الإلزامي تزويرَ شهادات التطعيم «كما سبق تزوير نتائج اختبارات الفيروس»؟ أليس من العدل والأولوية القصوى في زمن الوباء قبل فرض «التطعيم الإلزامي» أن يتم مثلاً فرض إجراءات إلزامية تمنع تجّار الغذاء من تجويع الناس وتحطيم مناعتهم الطبيعية أمام كورونا وغيره، ومنع تجار الأوكسجين من خنق المرضى، ومنع تجّار الدواء والطبابة من ابتزازهم بأسعار العلاج؟

روسيا والصين أكثر من مجرد تحالف

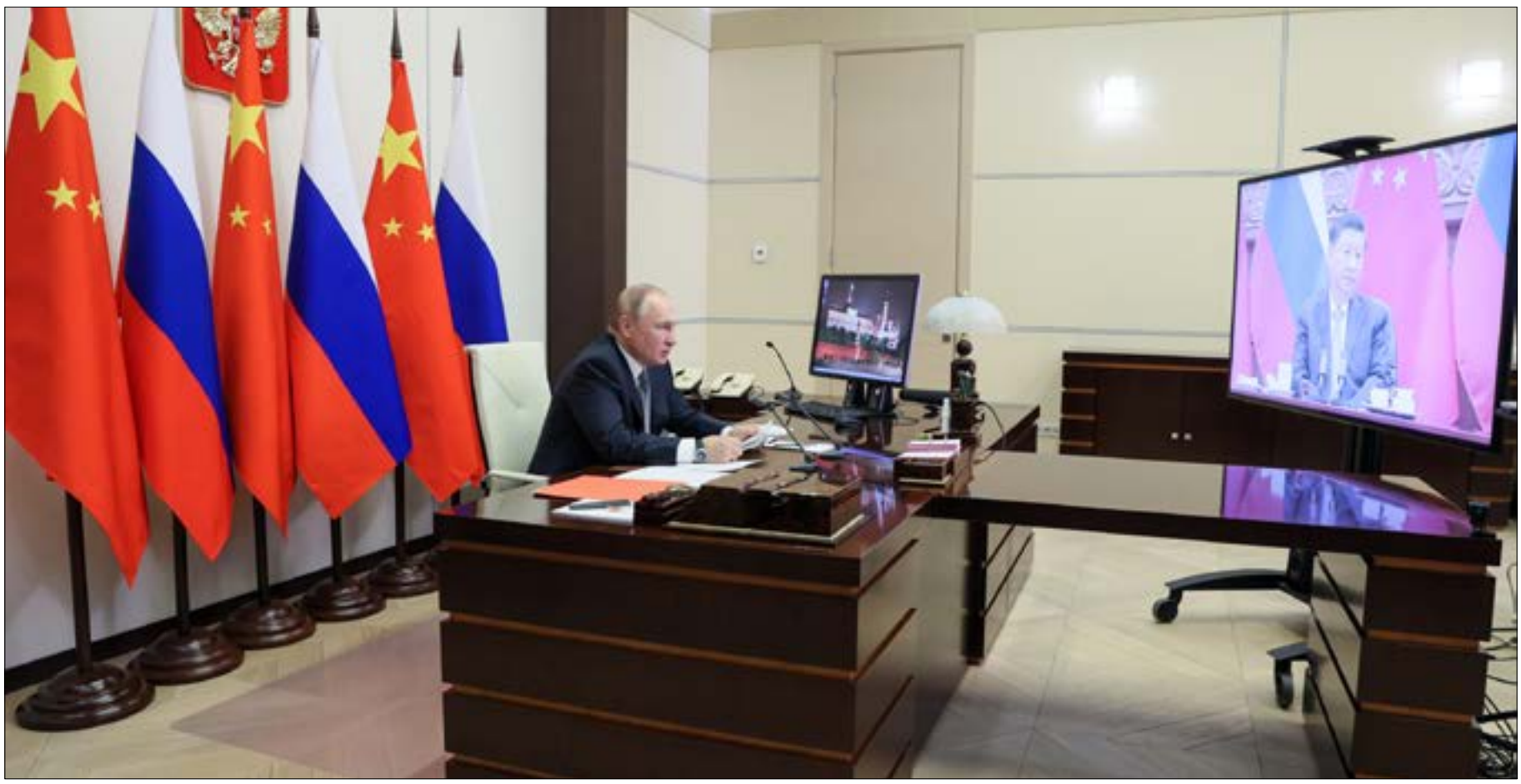

عناوين عريضة غزت الصحف العالمية مع انتهاء قمة الرئيسين الروسي والصيني، والتي عُقدت عبر الفيديو يوم الأربعاء في 16 كانون الأول الجاري، القمة التي ضمت أبرز القوى المؤثرة على الساحة الدولية أشارت إلى تحولات نوعية تلوح في الأفق بعد أن عقدت الدولتان 37 قمة رئاسية منذ عام 2013 حسب ما أشار الرئيس الصيني.

■ علاء أبوفرّاج

العلاقات الروسية الصينية والتي شهدت تطوراً هائلاً منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى اللحظة، شكّلت نقطة تحوّل حقيقية على الساحة العالمية، فالإرادة السياسية غير المنقطعة لدى البلدين لتطوير هذه العلاقات أنتجت في نهاية المطاف واقعاً جديداً كان أشبه بروايات «الخيال العلمي» في ذلك الوقت الذي بدت فيه هيمنة الولايات المتحدة بالنسبة لقصيري النظر حقيقة عابرة للتاريخ، وغير قابلة للتغيير.

عقود في سطور قليلة

رغم الضرر الكبير الذي ألحقه المعسكر الغربي بقيادة واشنطن في العلاقات الروسية- الصينية إلا أنها عادت للتطور بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وأزيل الغبار الكثيف المتراكم فوق روابط البلدين، بسرعة نسبية، حتى وصلت إلى ماهي عليه اليوم، وبلغت العلاقات الثنائية بين البلدين- حسب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين- أفضل حالاتها في التاريخ. فمع توقيع معاهدة حسن الجوار في 2001 جرى الإعلان عن مرحلة جديدة بأهداف واضحة، كان على رأسها بناء عالم متعدد الأقطاب، وفي العشرين سنةً التي تلت توقيع هذه المعاهدة جرت صياغة العديد من الأهداف المرحلية، والتي نجح البلدان في تحقيقها بثبات منقطع النظير، فاليوم نجحت روسيا والصين وحلفاؤهما بتثبيت أساسات العالم متعدد الأقطاب، وتستعدان اليوم لمرحلة جديدة تنهي هيمنة الولايات المتحدة على مفاصل حيوية في العالم، مثل: أنظمة التحويل المالي من جهة، وتنهي إمكانية فرض الدولار كعملة أساسية في التبادلات العالمية من جهة أخرى. وهو ما تؤكد مجريات القمة، وكثير من تصريحات المسؤولين من البلدين على اقتراب موعد حدوثه.

ضربة نهائية للهيمنة الأمريكية؟!

جرى تداولٌ واسع لتصريحات مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف، الذي قدم تفاصيل واسعة- حول القمة- لوسائل الإعلام، وأشار أوشاكوف إلى أن موسكو وبكين عازمتان على إنشاء «بنية تحتية مالية مستقلة» لتقوم بتخديم العمليات التجارية بين البلدين، وأشار أوشاكوف إلى أن الهدف هو وجود بنية «لا يمكن أن تتأثر بدولة ثالثة»، على الرغم من إمكانية انضمام دول أخرى إلى هذه البنية.

التصريحات التي أدلى بها السيد أوشاكوف ليست تصريحات جديدة كلياً، فالحديث عن إيجاد بنية من هذا النمط يجري تداوله بشكل متكرر منذ زمن، لكن حديث مساعد الرئيس الروسي هذه المرة حمل إشارة إلى أن هذه المسألة ستحسم قريباً، وهو ما أكدته العديد من المقالات للدبلوماسيين الروس والصينيين وبعض المقربين من مراكز صنع القرار. وكما بات معروفاً للجميع أن الحديث يدور حول إنهاء حصر المبادلات المالية ضمن نظام سويفت العالمي المدار أمريكياً، والذي يعد الأداة الأساسية التي تستخدمها واشنطن للتحكم في الاقتصاد العالمي، والضمانة الوحيدة لفعاليات العقوبات الأمريكية التي باتت استراتيجية أمريكية دائمة للضغط على دول العالم.

إنهاء حصر المبادلات المالية ضمن نظام سويفت العالمي المدار أمريكياً والذي يعد الأداة الأساسية التي تستخدمها واشنطن للتحكم في الاقتصاد العالمي

لماذا الآن؟

الحديث عن هذه الآلية المالية البديلة ضمن إطار ها المالي- الاقتصادي فحسب، ما هو إلا محاولة تضليل بائسة، فإذا كانت الدول النامية قد نجحت في توطين عدد كبير من الصناعات، واستطاع بعضها كسر التفوق التكنولوجي الغربي، إلا أن بقاء عصب عملية التبادل تحت السيطرة الأمريكية والغربية كفيل بحرمان هذه الدول من حصد نتائج إنجازاتها على الصعيد الاقتصادي والسياسي،

من البديهي القول: إن الوقت الطويل الذي استغرقته عملية إطلاق منظومة التبادل المالي البديلة لا يرد كله إلى الجانب التقني المعقد من هذه العملية فحسب، بل إلى ضرورة إنضاج الظرف السياسي الذي سيسمح لهذه التجربة في النجاح، فخروج نظام سويفت من الاستخدام على النطاق العالمي حتى وإن تم بشكلٍ تدريجي، يعني إطلاق رصاصة الرحمة على الإمبراطورية الأمريكية المحتضرة، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن دوافع روسيا والصين للقيام بهذه الخطوة في هذه اللحظة بالتحديد.

الظرف الدولي المشحون

تتعرض روسيا والصين لمستوى عالٍ من الضغوط، ويبدو أن قيادة البلدينِ تدرك أن الاتجاه العام لهذه الضغوط لن يميل للانخفاض قريباً بل على العكس من ذلك، فالظروف الميدانية العسكرية تشير إلى احتمال توسع حجم الضغوط، ويظهر هذا بشكل واضح على جبهتين، الأولى: في آسيا وبحر الصين الجنوبي وتايوان تحديداً، والثانية: هي الحدود الغربية لروسيا وأوكرانيا تحديداً. وعلى الرغم من الاستعدادات العسكرية الكبيرة التي تقومان بها بكين وموسكو في مواجهة أي سيناريو محتمل، إلا أن بقاء «الجبهة الاقتصادية» مكشوفة سيشكل نقطة ضعف كبرى يجب تلافيها، فروسيا والصين تملكان قدرات عسكرية ضخمة وكافية لحسم الصراع ميدانياً، لكن التداعيات الاقتصادية اللاحقة لأي عمل عسكري من هذا النمط ستتطلب استقلالاً ومناعة اقتصادية أكبر من تلك الموجودة حالياً، فلذلك يبدو أن التلويح باقتراب خطوة كهذه من قبل مساعد الرئيس الروسي هو بمثابة استعداد سيادي وضروري من قبل روسيا والصين في وجه كل السيناريوهات المقبلة، حتى وإن لم تتحول إلى أعمال عسكرية وانحصرت بالضغط والعقوبات الاقتصادية.

نبّهت جريدة نيويورك تايمز الأمريكية، في تقرير منشور حول القمة الروسية- الصينية، إلى إشارة رمزية مهمة، ففي القمة التي جمعت الرئيس الروسي مع نظيره الأمريكي لم يظهر سوى العلم الروسي خلف بوتين في الوقت الذي ظهر العلم الصيني إلى جانب الروسي في قمته مع الرئيس شي جين بينغ، فالعلاقات الروسية- الصينية تجاوزت حد التحالف، حسب ما نقله يوري أوشاكوف عن الرئيس الصيني، فمجالات التنسيق باتت شديدة التشابك والتداخل، وتشمل الجانب السياسي والاقتصادي والعسكري وغيرها من الجوانب، واستطاع البلدان حتى اللحظة إيجاد الدعم الضروري المتبادل في مجمل القضايا. وأكد الرئيسان في القمة الأخيرة على صفو العلاقات الثنائية بين البلدين، رغم محاولة تعكيرها، مما يحمل في طياته إشارة مهمة، فأمل الولايات المتحدة الوحيد هو في إحداث شرخ في هذه العلاقة عبر استمالة أحد الطرفين، مما سيسمح لواشنطن بتركيز قواها على جبهة واحدة، لكن فشل واشنطن في هذا يعني أنها ستكون مضطرة لتوزيع قواها على جبهتين، هما: روسيا والصين بعلاقات بينهما تجاوزت الشكل التقليدي للتحالف.

خيارات واشنطن الصعبة في أوكرانيا

يزداد التصعيد السياسي والعسكري غرباً وشرقاً حول أوكرانيا، ولم يمرّ يوم منذ شهر وحتى الآن، دون أن تصدر الصحافة الغربية تحذيراتها من أسمته «الغزو» الروسي المقبل على الأراضي الأوكرانية، رغم تأكيد موسكو، مراراً وتكراراً، بأن هذه الادّعاءات غير صحيحة مطلقاً.

■ يزن بوظو

العدّ التنازلي للتاريخ الأمريكي كشرطي العالم يشارف على الانتهاء، وسط توقعات من مختلف المحللين بأن الولايات المتحدة لن يتعدى وزنها أن تكون «قوةً إقليمية» خلال عقد واحد- وهذا على فرض أنها تمكنت من الحفاظ على وحدتها- وذلك وفقاً لتسارع التطورات والانكفاء الأمريكي الجاري في هذه الأوقات، لتتخبط واشنطن يميناً ويساراً داخل أزمتها وبكيفية حل مشاكلها المتعاظمة، وكيفية إضعاف خصومها معها، وفي كل مرة تكون النتيجة: إضعاف حلفائها.

خلفية الحدث

جاء دور أحد الحلفاء اليوم: أوكرانيا. التي تضعها واشنطن، وتدفع بها، لمواجهة موسكو من أجل جرّ الأخيرة لأزمة جديدة يجري استنزافها بها، سواء عسكرياً، أو سياسياً، حيث عاودت كييف من تصعيدها واستفزازاتها على جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك في منطقة دونباس في أوكرانيا.

وللتذكير: أعلنت جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك بشكل أحادي بعد إجراء استفتاء شعبي فيهما عقب احتجاجات عام 2014 والانقلاب السياسي على حكومة الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش، حيث انقسمت البلاد إلى موالين لسياسة الاتحاد الأوروبي وموالين لسياسة روسيا، وكانت هي الفترة التي أجري فيها استفتاء القرم بالانضمام إلى روسيا أيضاً.

رغم ذلك، صرحت موسكو مراراً أنها لم ولن تتدخل بالقضايا الداخلية لأوكرانيا فيما يخص منطقة الدونباس، إلا أنها تقف بمواجهة التدخل الأمريكي الساعي لتفجير الأزمة داخل البلاد وصولاً إلى حربٍ أهلية على الحدود الروسية، يهدفُ لتوسيعها، وكانت موسكو قد طرحت ولا تزال فكرة الحوار والحلول السياسية للأزمة، كان منها اتفاقية مينسك واجتماعات صيغة النورماندي وما صدر عنها.

وعلى غرار غيرها من الدول المتأزمة ذات الأنظمة الفاسدة، ليس من مصلحة حكومة زيلينسكي أية تهدئة مع دونباس أو روسيا، وتتقاطع مع واشنطن بالمصلحة المتمثلة بإدامة التوتر والصراع سواء داخل البلاد، أو مع روسيا، من أجل قمع أية معارضة داخلية من جهة، وتثبيت المنظومة القائمة، والاغتناء من الحرب والدعم الأمريكي «السخي» والمُفسد أكثر.

معاودة التصعيد والكرم الغربي

قبل نحو شهرين، عاودت حكومة زيلينسكي تصعيدها على الدونباس، وأدى ذلك إلى حصول العديد من خروقات اتفاق وقف إطلاق النار من الطرفين، وصاحب ذلك حملة إعلامية وسياسية محرضة تجاه الدونباس كانت غايتها تحشيد قوات عسكرية أوكرانيا قربها، بالتوازي مع دعم واشنطن والناتو لكييف، والمؤشرات التي تفيد باحتمالية دخول أوكرانيا إلى حلف الشمال الأطلسي كعضو جديد..

وكان كل ذلك يجري بالتوازي مع اتهام موسكو وتحميلها مسؤولية توتر الداخل الأوكراني إثر استفتاء القرم،، كما قامت واشنطن بتوريد العديد من الأسلحة، ودعم كييف بمليارات الدولارات منذ أزمة عام 2014، فوفقاً لتصريح من المتحدث باسم البنتاغون، جون كيربي: «خصصت واشنطن منذ عام 2014 أكثر من 2,5 مليارى دولار ونصف لدعم الجيش الأوكراني»، وأعلن وزير الخارجية الأوكراني دميتري كوليبا منذ أسبوع: أنه «ينص مشروع ميزانية الولايات المتحدة لعام 2022 على مبلغ إجمالي من المساعدة لأوكرانيا قدره 756 مليون دولار»، كما أعلنت وزارة الخارجية البريطانية مؤخراً «منح كييف قرضا قدره 1,7 مليار جنيه لتطوير الأسلحة وتأهيل البنية التحتية لبحريتها».

روسيا تحرك قواتها...

جرّاء كل هذا الدعم والتحشيد العسكري الغربي في أوكرانيا وحولها، وتعزيز قدراتها العسكرية، وسط مواقفها الحربية المعادية لموسكو، أقدمت الأخيرة على تعزيز تواجدها العسكري على الحدود الروسية الأوكرانية استعداداً لأية احتمالات ضرورية مستقبلاً، وهو ما اعتبرته موسكو إجراءً دفاعياً طبيعياً، لكن وسائل الإعلام الغربية ما لبثت أن وصفت هذه التحركات الروسية الجارية داخل حدودها بأنها «استعداداً لغزو أوكرانيا»، وصب الزيت على النار، والنفخ بالحدث وصولاً لتوقع العديد من المحللين شرقاً وغرباً بأن طبول الحرب الروسية الأوكرانية بدأت تدق.

رغم ذلك، ظلت موسكو وحيدةً تصرح وتؤكد بأنها لا تعتزم ولا تستعد للقيام بأية عملية عسكرية داخل أوكرانيا، وإنما تحرك قواتها داخل أراضيها كإجراء دفاعي عن كل ما يجري حولها وفي أوكرانيا تحديداً، وقالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا «عند قراءة وسائل الإعلام الغربية والصحافة الألمانية، سيتكون مثل هذا الانطباع بالذات. لكن هذا الشعور كاذب، ويتم تشكيله عمداً بشكل مقصود. هذه حملة تضليل كاذبة».

وأعلن المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف: «نرى أن الحلف [الناتو] بدأ التدخل في أوكرانيا، ويزودها بالأسلحة الدفاعية الحديثة المتطورة تكنولوجياً، ثم الهجومية والمعدات ذات الاستخدام المزدوج».

قبل نحو شهرين عاودت حكومة زيلينسكي تصعيدها على الدونباس وأدى ذلك إلى حصول العديد من خروقات اتفاق وقف إطلاق النار من الطرفين

روسيا تستجيب للتهديدات

من ضمن استعدادات روسيا للتعامل مع التهديدات العسكرية على الحدود قدمت موسكو مجموعة مقترحات ثنائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة مقترحات أخرى للناتو، بشأن الضمانات الأمنية في أوروبا وخفض التصعيد وحل الأزمات.

تتشكل المقترحات الروسية للولايات المتحدة من 10 نقاط، جاء فيها باختصار: ألّا يتخذ الطرفان ولا يشاركان في إجراءات تضر بأمن أحدهما الآخر، وأن يلتزم الطرفان بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويتعهد الطرفان بعدم استخدام أراضي دول أخرى للتحضير أو تنفيذ هجوم عسكري أو تهديد أمني لأحدهما الآخر، وتعهد الولايات المتحدة بمنع امتداد الناتو شرقاً، وعدم إنشاء قواعد عسكرية في الجمهوريات السوفييتية السابقة غير المنتمية للناتو، وامتناع الطرفين عن نشر قوات وأسلحة في المناطق التي يعتبرونها تهديداً لأمنهم، وعدم نشر الطرفين صواريخ متوسطة وقصيرة المدى وأسلحة نووية خارج حدودهما، وغيره.

أما المقترحات الروسية للناتو فقد كانت من 15 نقطة، جاء فيها باختصار: الاسترشاد بمبادئ التعاون والمساواة في الأمن، وتعهد الأطراف بحل الخلافات الدولية بالأساليب السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بأي شكل يخالف أهداف الأمم المتحدة، والتعهد بعدم التسبب بحالات من شأنها أن تشكل خطراً على أمن الأطراف الأخرى بالاتفاقية، والتعهد بضبط النفس في التخطيط العسكري، حل الحالات الخلافية بآليات التشاور العاجل الثنائية والمتخدة، التعهد بمنع استمرار توسع الحلف من خلال انضمام أوكرانيا ودول أخرى،

والتعهد بعدم نشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى تهدد جميع الأطراف، وغيرها.

المقترحات التي تقدمت بها روسيا تعطي ضمانات أمنية حقيقية لجميع الأطراف، وتدفع نحو حل الخلافات سواء في أوكرانيا أو غيرها بالحوار والدبلوماسية، لتأتي الردود الأوروبية والأمريكية «صانعة السلام» بشكل سلبيّ على المقترحات، وأعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين بساكي أنه «لن تكون هناك أية مفاوضات بشأن أمن أوروبا دون مشاركة حلفائنا وشركائنا الأوروبيين»، بينما صرح مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك سوليفان، مخففاً من التصعيد، أن بلاده مستعدة للحوار مع روسيا حول مقترحاتها الأمنية، علماً أن واشنطن ستطرح مخاوفها على طاولة البحث.

وعلق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف حول الأمر، أن «الإشارات من واشنطن وبروكسل مخيبة للأمل للغاية بالنسبة لنا».

بالمقابل، رحبت الأمم المتحدة بمقترحات روسيا، وقال نائب الناطق باسم الأمين العام لها، فرحان حق «نحن نرحب بالحوار على مختلف المستويات بين روسيا والولايات المتحدة بهدف حل الخلافات وتخفيف التوتر وحماية السلام الإقليمي... غوتيريش يُذكر جميع الأطراف بمسؤوليتها عن ضمان تسوية سلمية للنزاع في شرق أوكرانيا وفقا لاتفاقات مينسك، ويعلن دعم الأمم المتحدة لجميع جهود المفاوضات الجارية».

أمريكا وبريطانيا لن تدعما كييف عسكرياً!

بعد كل التصعيد السابق، صرح وزير الدفاع البريطاني، بن والات، أن كييف «ليست عضواً في حلف شمال الأطلسي لذا فمن غير المرجح إلى حد كبير أن يرسل أحد قوات إلى أوكرانيا لتحدي روسيا» وكان الرئيس الأمريكي جو بايدن قد أشار في وقت سابق إلى أن بلاده لن تشارك بالحرب عسكرياً في أوكرانيا، لتقف حكومة زيلينكسي بموقف لا تحسد عليه حالياً.

خيارات صعبة

في ظل المتغيرات الكثيرة تشهد أوكرانيا أزمة داخلية، ويرى بعض المراقبين الغربيين خلافات بين زيلينسكي وقوى سياسية من جهة، وبينه وبين بعض أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من جهة أخرى، وفي هذه الأثناء يبدو واضحاً أن سلوك واشنطن يؤكد مجدداً: أن ما يهمها هو الحفاظ على سلوك أوكرانيا الاستفزازي على الحدود الغربية لروسيا، بغض النظر عن نتائج هذا السلوك على الشعب الأوكراني والأمن الأوروبي.

خيارات أوكرانيا اليوم باتت محدودة جداً، فإما الإبقاء على سياسة استفزاز روسيا وشحن الأجواء مما سيسرع في نفاذ صبر الكرملين، لما يشكله هذا السلوك من تهديد حقيقي للأمن الوطني الروسي، ويدفع روسيا بالتالي لمجابهة السلوك الاستفزازي، وإما أن ترضخ أوكرانيا وتخفض التصعيد ما يعني الموافقة على المبادرة الروسية، في كلتا الحالتين ستكون النتيجة واحدة، وهي تثبيت التراجع الغربي وخسارة جديدة في رصيد واشنطن.

"عملية حومش" فشل جديد

على الطريق بين نابلس وجنين شمال الضفة الغربية المحتلة وعند أحد المنعطفات قام شابان فلسطينيان بإطلاق الرصاص على سيارة تقل مجموعة من المستوطنين المنتمين لجماعة دينية متطرفة مما أدى إلى مقتل أحد المستوطنين، لتعيد هذه العملية، التي وصفتها صحافة العدو "بالكمين المحكم"، إلى الأذهان القصة وراء مستوطنة حومش التي قامت على أنقاض قرية برقة الفلسطينية.

■ عتاب منصور

شكّلت العملية صدمة جديدة لقوات الاحتلال الصهيونية، والتي باتت تقلق من تنامي عمليات المقاومة وتحديداً في الضفة الغربية، فعلى الرغم من كل الخدمات الأمنية التي تقدمها السلطة الفلسطينية إلا أن الضفة والقدس المحتلتين قد شهدتا 7 عمليات في الأسابيع الماضية.

تفاصيل عملية حومش

فرضت العملية الاستنفار على قوات الاحتلال التي نشرت ثلاث كتائب مشاة وعدد من الوحدات الخاصة للتعامل مع الظرف الأمني الحساس، وشكّلت العملية التي نفذت يوم الخميس في 16 من الشهر الجاري تحدياً جديداً بالنسبة للكيان الصهيوني. فهي عملية محكمة التنظيم ذات هدف واضح، إلى جانب أن منفذيها والمخططين لها قاموا بهذه المهمة بشكّل جماعي وباستخدام سلاح ناري رشاش. الشبّان الفلسطينيان انتظروا السيارة حتى اقتربت من أحد المنعطفات وخرجوا من بين الأشجار ليطلقوا النار على إطاراتها وينجحوا في قتل أحد ركابها في الوقت الذي استمر سائق السيارة في الهرب حتى مستوطنة شافي شمرون القريبة من موقع تنفيذ العملية.

الذاكرة الحيّة

في العام 2005 وضمن ما اسمته سلطات الاحتلال بـ"خطة فك الارتباط" انسحب جيش الاحتلال من قطاع غزة ومن عدد من المستوطنات في الضفة الغربية، وكان التصويت على هذه الخطة في الكنيست بمثابة إقرار صهيوني باستحالة فرض الاحتلال على جزء من أراضي فلسطينية، وقد سعت الخطة التي دعمها نتنياهو في حينه إلى ترك بعض المناطق التي بات من المستحيل تأمينها عسكرياً وأصبحت تشكّل جحيماً حقيقاً بالنسبة للاحتلال، بمقابل الترويج إلى أن الانسحاب الصهيوني من هذه النقاط سيحولها إلا بؤر معزولة ويساهم في نزع سلاحها، وقد برهن الزمن على الفشل الذريع لهذه الأكاذيب، فقطاع غزة استطاع شن حروب حقيقة بوجه الكيان الذي يعجز حتى اللحظة على نزع سلاح المقاومة فيه. وتشكّل عملية حومش فشلاً جديداً "لخطة فك الارتباط"، فالمستوطنة تم إخلائها في 2005، إلا أن مجموعة من المستوطنين أنشأوا مدرسة دينية في حومش المهجورة واستمروا بالذهاب يومياً إلى المدرسة التي أنشأها وسط أنقاضها، وشكّل السلوك هذا حافزاً لمجموعة من شباب المقاومة الفلسطينية لاستهدافهم كتعبير عن رفضهم لعودة الحياة إلى المستوطنة.

الاستهداف المستوطنات كان تعبيراً عن رفض انتزاع الأراضي الفلسطينية وتحويلها لمساكن للمهاجرين الصهاينة، وعلى الرغم من الأموال الطائلة والموارد العسكرية الضخمة التي صرفها الاحتلال لتأمين هذه المستوطنات إلا أن "خطة فك الارتباط" كانت تعبيراً عن نجاح المقاومة الشعبية في تحقيق نتائج حقيقية وكبيرة وما يجري اليوم في حومش وغيرها يعتبر تأكيداً جديداً على هذه الحقيقة.

الصورة عالمياً

• أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على قبول دعوة نظيره الصيني شي جين بينغ، لحضور دورة الألعاب الأولمبية الشتوية "بكين 2022".

• أعلنت روسيا انسحابها رسمياً من معاهدة السماء المفتوحة اعتبارا من 18 من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، بعد نحو سنة من انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة.

• أكد وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز يوم الجمعة «17 كانون الأول» أن الولايات المتحدة ليس لديها أدلة لإدراج بلاده في القائمة الأمريكية المزعومة أحادية الجانب للدول «التي ترعها الإرهاب».

• شهدت مدينة ديار بكر في تركيا تظاهرات شارك فيها الآلاف، احتجاجاً على غلاء المعيشة، وزيادة التضخم، وللمطالبة بتحسين أوضاع العمّال.

• أكدت الخارجية الروسية إحراز «تقدم مهم» في الجولة الأخيرة من مفاوضات إحياء اتفاق إيران النووي بفيينا، مشيرة مع ذلك إلى وجود «الكثير من القضايا المعقدة» التي لا تزال بانتظار حلول.

• أكد الأمين العام المساعد لاتحاد الشغل التونسي، أن الاتحاد سوف يطلب من الحكومة سحب المنشور الخاص بالتفاوض مع النقابات، مهددا رئيسة الحكومة برفع قضية دولية إذا لم تستجب.

قصّة نيوليبرالية: القلّة التي تسيطر

هناك 0,000001% من سكان العالم يستعبدون اقتصادياً بقيّة العالم بأكملهم. يقول مايكل تشين، المحلل الاقتصادي من الولايات المتحدة: «أينما تعيش حول العالم، تتم سرقتك. ليس من قبل لص مقنّع، بل من كليبتوقراطية [حكومات تعمل بالنيابة عن أصحاب الثروات]. الأثرياء يسرقون الفقراء في كلّ زاوية من العالم، على طول العقود السبعة الماضية».

■ غوران سوموكوسكي
ترجمة: قاسيون

تقرأ أكثر فأكثر، وبشكل متكرر جداً، وخاصة أثناء وباء كوفيد مؤخراً، كيف أصبح الأثرياء أكثر ثراء... وأنت أصبحت أفقر. إمّا بخسارتك لعملك، أو باضطرارك لإغلاق عملك العائلي الصغير، أو بكسب دخل أقل تبعاً للإغلاق العالمي بسبب كوفيد. لكنّ هذه المشاعر، التي كانت حاضرة لعقود قبل مجيء كوفيد، ليس ظاهرة نفسية خاطئة. كما أنّها ليست كما تحاول وسائل الإعلام الشركاتية الفاسدة أن تفسّر الأمر بأنّه خطؤك وحدك أنّك تزداد فقراً بعد فقر، لأنك بشكل ما لا تعمل بجدّ بما فيه الكفاية، أو لم تكن حكيماً أو ذكياً أو لديك ما يكفي من القدرات «مع بعض الاستثناءات الفردية بالطبع التي يمكن أن تندرج تحت أيّة حالة من الحالات المذكورة». تستند هذه العملية إلى ممارسات موثقة ومنسقة ومعقدة على مدى عقود من السياسات النيوليبرالية، تمّ فرضها من قبل مؤسسات العولمة، ليتم تنفيذها في كلّ ركن ودولة حول العالم.

تمّ تنفيذ هذه السياسات وتطبيقها من خلال أدوات وآليات مختلفة للنيوليبرالية على مستوى العالم، وفي كلّ دولة وطنية ذات سيادة. هذه الآليات هي الشركات العابرة للحدود «TNC»، والعمل بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية، والتي تقف إلى جانبها صفاً واحداً البنوك المركزية التابعة التي هي مجرّد امتداد لبنوك الاحتياطي الفدرالي الأمريكية المملوكة للقطاع الخاص. وكذلك أيضاً القطاع الأكاديمي الذي يصبح ملحقاً بالرأسماليين، ووسائل الإعلام السائدة الفاسدة. من خلال المحترفين الدوليين الذين يعززون مبادئ النيوليبرالية محلياً، ودولياً. من خلال المنظمات غير الحكومية NGOs الممولة بأموال مراكز القوى النيوليبرالية العالمية... إلخ. وكلّ هذا بهدف واحد: خلق عالم دون حدود ودول لصالح هؤلاء الـ 0,000001% من النخب، من أشباه سوروز وغيتس وبيزوس والوجوه العامة المشابهة، وكذلك عدد من لاعبي الدولة العميقة الذين يتخفّون خلفهم.

هذه الآليات هي الشركات العابرة للحدود «TNC» والعمل بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية

حديث العلم

العلم أثبت كم هم قلائل النخب الذين يسيطرون على العالم المخصخص

هناك بعض الأبحاث التي تمّ دفنها في أعماق الإنترنت، وليس عليك أن تتبصر كثيراً في السبب، فهي تؤكد بشكل علمي التركيز غير المسبوق في الملكية والسيطرة على كامل موارد العالم والتدفقات المالية، من قبل «حلقات المركز» القليلة جداً. من بين الكثير من الدراسات التي تؤكد هذا التركيز غير المسبوق للسيطرة، دعونا نلقي نظرة على التحقيق في هندسة شبكة الملكية الدولية، جنباً إلى جنب مع حساب التحكم الذي يحتفظ به كلّ لاعب عالمي.

في 2011 قامت ستيفانيا فيتالي وجيمس بي. غلافيلدر، وستيفانو باتيسون في سويسرا، بالكشف عن الحقيقة المذهلة حول العدد الصغير جداً من الأيدي التي تسيطر على كامل العالم. هذا التركز في السيطرة المالية والاقتصادية قد تمّ تأكيده باستخدام تحليلات تجريبية تعتمد على تعريفات وبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تم تحليل 30 مليون كيان اقتصادي موجودين في 194 دولة، ليظهر وجود شبكة متصلة من 43,060 شركة عابرة للحدود تضمّ 600,508 عقدة و1,006,987 ربطة ملكية، والتي تتم السيطرة عليها في واقع الأمر من قبل مجموعة صغيرة من المركز.

أظهرت الدراسة أنّ المكوّن الأكبر «4/3 من جميع عقد الشركات العابرة للحدود» يمثّل 94,2% من إجمالي عائدات تشغيل الشركات العابرة للحدود، لكن خصوصيته هي أنّ مكوّن المركز المتصل بقوة هو صغير جداً، ومتصل بكثافة شديدة، وأنّ هذه المجموعة المترابطة بإحكام من شركات المركز تمسك بشكل تراكمي بغالبية الأرباح التشغيلية لهذه الـ 94,2% من شركات العالم.

كتب مؤلفو الدراسة التجريبية وقدموا مكتشفاتهم: «وجدنا بأنّ الشركات العابرة للوطنية تشكّل بنية عُقدية عملاقة، وأنّ جزءاً كبيراً من السيطرة يعود لمجموعة مترابطة بإحكام من مؤسسات المركز المالية. يمكن ملاحظة هذا المركز بوصفه [كياناً اقتصادياً خارقاً] يثير مسائل هامّة جديدة لكلا الباحثين وصانعي السياسات».

هناك 1318 شركة عابرة للحدود، أو 0,7% من مجموع هذه الشركات، تكسب بشكل مباشر 18,7% من إيرادات جميع الشركات العابرة للحدود. وهذه الإيرادات مقرونة بإيرادات الشركات التي تسيطر عليها، يعني أنّ هذه الشركات تسيطر على 94,2% من الاقتصاد العالمي.

737 من حاملي الأسهم الكبار يراكمون 80% من السيطرة على القيمة من جميع الشركات العابرة للحدود «النقاط الصفراء في الصورة».

هناك 147 «مشغّلاً خارقاً» في المركز «النقاط الحمراء في الصورة»، وهي بمعظمها مؤسسات مالية، تمثل فقط 0,3%، وتملك سيطرة مباشرة على 40% من القيمة الاقتصادية من حيث الملكية والسيطرة على موارد وأرباح الشركات العابرة للحدود في العالم، وأكثر من ذلك بكثير من خلال الشركات العابرة للحدود الأخرى التي يسيطرون عليها، ويمكنكم رؤية أكبر 50 متحكماً في العالم في نهاية المقال.

أتظنون أنّ الأمر يدعو إلى الذهول؟ عليكم الانتظار، فسيكون الأمر «أكثر تشويقاً»، حيث تعترف مجلّة فوربس عند قصد في أحد مقالاتها بعنوان: «الشركات الأربع التي تسيطر على الـ 147 شركة التي تملك كلّ شيء»، بأنّه من بين عدد قليل من الكيانات، فالسيطرة الاقتصادية والمالية الحقيقية على كامل العالم هي في يد أربع شركات فقط، هي: ماكغرو هيل «McGraw-Hill» التي تملك ستاندرد & بورز،

نورثويسترن ميتشوال «Northwestern Mutual»، التي تملك راسل إنفستمنتس،

سي.إم.إي غروب «CME Group»، التي تملك 90% من مؤشر داو جونز،

باركليز «Barclays»، التي استولت على ليمان بروذرز والمؤشر الملحق به ليمان أغريفيت، ومؤشر سوق السندات العالمي المهيمن.

هذا النهب العالمي للموارد والاقتصاد العالمي من قبل عالم الشركات العابر للوطنية غير المنتخبة، لم يتحقق إلّا في العقود العدّة الماضية. وتمّ فرضه ليصل إلى أقصى ركن في العالم، حيث دمّر أيّ اقتصاد محلي مستقل، أو عملة مستقلة، أو تنمية مستقلة، وبالتالي دمّر أيّة سياسة وطنية مستقلة تنتهجها الدول القومية. كان هذا، ولا يزال، الشعار الذي يرفعه النظام الاستغلالي العالمي النيوليبرالي الحالي تحت راية العولمة، ومؤخراً تحت راية «إعادة التعيين الكبرى The Great Reset» الكبرى.

هذا النظام يعد ويضمن العبودية المالية

على العالم تسيطر عليها قلّة أخرى

الأبدية لأيّة دولة وفرد، وكذلك سداد فوائد الديون الأبدية، وسداد فوائد الفوائد، وذلك على ديون نجمت عن خلق الحاجة الوهمية للعملة «الصعبة». وسرقة جميع الموارد الطبيعية والإستراتيجية والمائية والمعدنية فوق الأرض وفي جوف الأرض، أي في الجوهر ينهب مستقبل الجنس البشري الحر. وفي نهاية المطاف، وبعد استنزاف جميع الموارد الطبيعية لسداد ديون مصطنعة غير موجودة، لن يتبقى سوى الموارد البشرية: أي أنت وعائلتك ونسلك، لتسددوا هذه الديون لمئات من الأجيال في المستقبل، كعبيد ومدينين أبديين لديون غير شرعية تمّ إنشاؤها بشكل مصطنع.

نظام أكثر عدلاً؟

ما الذي يمكن فعله حيال الأمر؟ وكيف يمكن بناء نظام مالي واقتصادي دولي أكثر عدلاً؟ يجب تفكيك النظام المالي الدولي الذي أنشأته مؤسسات بريتون وودز، والذي تمّت مفاقمته بإهمال الولايات المتحدة لمعيار الذهب وخروجها عنه في السبعينات، وذلك بهدف إقامة نظام نقدي دولي عادل بين الدول الحرّة، وذات السيادة. يمكن لأيّ معادل– سواء كان ذهباً، أو سلسلة نقود رقمية، أو عملية لا مركزية، أو حقوق سحب خاصة بشرط أن تكون للجميع وليس للقلّة المختارة، وأن يكون بالإمكان إعادة سدادها بالعملات المحلية، أو أيّ شيء مقبول عالمياً– أن يلعب دور إنشاء نظام تبادل نقدي دولي أكثر عدلاً.

وأيّ من هذا سيمثّل التقدم في الاتجاه الصحيح وسيقدم نظاماً أكثر عدلاً بشكل لا يمكن حتّى التفكير بمقارنته بالنظام الحالي الذي يسرق جميع الدول وجميع الأفراد لمنفعة عدد قليل من المالكين الخاصين «للعملات الصعبة»، الذين يخضعوننا لضرائب على المستوى العالمي، ويستعبدوننا مالياً. سيؤدي هذا إلى تعزيز التبادل النقدي الدولي المسؤول من قبل كلّ دولة قومية، وسيسمح بإنشاء سياسة نقدية محلية ذات سيادة، وبالتالي سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح شعبها من قبل الحكومات الشرعية التي ستمنع نهب مواردها الوطنية من قبل الشركات العابرة للوطنية، عن طريق العملات المطبوعة مادياً أو الرقمية عديمة القيمة.

على مستوى الدولة القومية، سيمكّن ذلك كلّ دولة ذات سيادة من التوجه ناحية نصيب أكثر إنصافاً من الثروة والموارد الوطنية، بغضّ النظر عمّا هو مقبول في معاييرها وقيمها التقليدية. يمكن أن يكون هذا أيضاً أكثر إنصافاً من اللا مساواة الحالية ضمن المستويات الداخلية للدولة القومية، وهي التي يتم فرضها من قبل النخب العالمية العابرة للحدود ذاتها، عبر تابعيها الداخليين. ليس التغيير مهمة سهلة، لكن يجب القيام بها من أجل مستقبل البشرية. وسرعان ما ينشأ تحالف من الدول ذات السيادة من شأنه أن يبني هذا النظام البديل متعدد الأقطاب، بما في ذلك النظام النقدي والاقتصادي الدولي الأكثر عدلاً، والأفضل.

يجب تفكيك النظام المالي الدولي الذي أنشأته مؤسسات بريتون وودز والذي تمّت مفاقمته بإهمال الولايات المتحدة لمعيار الذهب وخروجها عنه في السبعينات

الخمسون الأكثر سيطرة على العالم

هذه الشركات العابرة للحدود المهيمنة تتخذ من الغرب مقرات إدارية لها، وهي:

1– باركليز بي.ال.سي BARCLAYS PLC– بريطانيا

2– ذا كابيتال غروب كومبانيز THE CAPITAL GROUP COMPANIES INC– الولايات المتحدة

3– إف.إم.آر كورب FMR CORP– الولايات المتحدة

4– إ.إكس.إ AXA– فرنسا

5– ستيت ستريت كوربورشن STATE STREET CORPORATION– الولايات المتحدة

6– جي.بي مورغان تشيس & كو JPMORGAN CHASE & CO– الولايات المتحدة

7– ليغال & جنرال غروب بي.إل.سي LEGAL & GENERAL GROUP PLC– بريطانيا

8– ذا فانغارد غروب إنك THE VANGUARD GROUP, INC.– بريطانيا

9– يو.بي.اس إ.جي UBS AG– سويسرا

10– ميريل لينش & كو إنك MERRILL LYNCH & CO., INC.– الولايات المتحدة

11– ولنغتون مانجمنت كو ل.ل.بي WELLINGTON MANAGEMENT CO. L.L.P.– الولايات المتحدة

12– دويتشه بنك إ.جي DEUTSCHE BANK AG– ألمانيا

13– فرانكلين ريسورسز إنك FRANKLIN RESOURCES, INC.– الولايات المتحدة

14– كريديت سويس غروب CREDIT SUISSE GROUP– سويسرا

15– والتون إنتربرايز ل.ل.سي WALTON ENTERPRISES LLC– الولايات المتحدة

16– بنك نيويورك ميلون كورب BANK OF NEW YORK MELLON CORP.– الولايات المتحدة

17– ناتيكيس NATIXIS– فرنسا

18– ذا غولدمان ساكس غروب إنك. THE GOLDMAN SACHS GROUP, INC.– الولايات المتحدة

19– تي. رو برايس غروب إنك. T. ROWE PRICE GROUP, INC.– الولايات المتحدة

20– ليغ ماسون إنك. LEGG MASON, INC.– الولايات المتحدة

21– مورغان ستانلي MORGAN STANLEY– الولايات المتحدة

22– ميتسوبيشي يو.اف.جي فايننشال غروب إنك. MITSUBISHI UFJ FINANCIAL GROUP, INC.– اليابان

23– نورثرن ترست كوربوريشن NORTHERN TRUST CORPORATION– الولايات المتحدة

24– سوسيته جنرال SOCIETE GENERALE – فرنسا

25– بنك أمريكا كوربورشن BANK OF AMERICA CORPORATION– الولايات المتحدة

26– للويد تي.إس.بي غروب بي.إل.سي LLOYDS TSB GROUP PLC – بريطانيا

27– إنفيسكو بي.إل.سي INVESCO PLC – بريطانيا

28– أليانز ALLIANZ SE – ألمانيا

29– تيا TIAA – الولايات المتحدة

30– أولد ميوتشوال بوبليك ليمتد كومباني OLD MUTUAL PUBLIC LIMITED COMPANY – بريطانيا

31– أفيفا بي.إل.سي AVIVA PLC – بريطانيا

32– شرودرز بي.إل.سي SCHRODERS PLC – بريطانيا

33– دودج & كوكس DODGE & COX – الولايات المتحدة

34– ليمان بروذرز هولدنغ إنك. LEHMAN BROTHERS HOLDINGS, INC. – الولايات المتحدة

35– سن لايف فايننشال إنك. SUN LIFE FINANCIAL, INC. – كندا

36– ستاندرد لايف بي.إل.سي STANDARD LIFE PLC – بريطانيا

37– سي.إن.سي.إي CNCE – فرنسا

38– نوموورا هولدنغ إنك. NOMURA HOLDINGS, INC. – اليابان

39– ذا ديبوستوري ترست كومباني THE DEPOSITORY TRUST COMPANY – الولايات المتحدة

40– ماساشوستس ميوتشوال لايف إنشور. MASSACHUSETTS MUTUAL LIFE INSUR.– الولايات المتحدة

41– آي.إن.جي غروب ان.في ING GROEP N.V – هولندا

42– براند إنفستمنت بارتنرز ال.بي BRANDES INVESTMENT PARTNERS, L.P. – الولايات المتحدة

43– أنكريديتو إيتاليانو سبا UNICREDITO ITALIANO SPA – إيطاليا

44– ديبوسيت إنشورانس كوربورشن أوف جي.بي DEPOSIT INSURANCE CORPORATION OF JP – اليابان

45– فيرنيجينغ أيغون VERENIGING AEGON – هولندا

46– بي.إن.بي باريبياس BNP PARIBAS – فرنسا

47– أفيليتد مانجرز غروب إنك. AFFILIATED MANAGERS GROUP, INC. – الولايات المتحدة

48– ريزونا هولدنغز إنك. RESONA HOLDINGS, INC. – الولايات المتحدة

49– كابيتال غروب إنترناشيونال إنك. CAPITAL GROUP INTERNATIONAL, INC.– الولايات المتحدة

50– تشاينا بتروكيميكال غروب كو. CHINA PETROCHEMICAL GROUP CO. – الصين

■ المصدر: NEOLIBERALISM RESULTED IN A HANDFUL OF PEOPLE OWNING THE ENTIRE WORLD

الثورة الإيطالية المقبلة والحزب الاشتراكي

لقد كان تكتيك «البيان الشيوعي» التكتيك الذي أمن نجاح الاشتراكيين في أغلب الأحوال منذ سنة 1848.

■ فريدريك انجلس

«في مختلف مراحل التطور التي يمر بها النضال بين البروليتاريين والبرجوازيين يمثل الاشتراكيون دائماً مصالح الحركة بكاملها. إنهم يناضلون في سبيل المصالح والأهداف المباشرة للطبقة العاملة، إلا أنهم في الحركة الحالية يدافعون في الوقت نفسه عن مستقبل الحركة». ولهذا يشتركون اشتراكاً نشيطاً في كل من مراحل تطور النضال بين هاتين الطبقتين، دون أن تغيب عن بالهم أن هذه المراحل ليست غير درجات تؤدي إلى الهدف العظيم الرئيسي: إلى ظَفْر البروليتاريا بالسلطة السياسية كوسيلة لتحويل المجتمع. ومكانهم في صفوف أولئك الذين يناضلون من أجل إحراز أي نجاح مباشر في مصلحة الطبقة العاملة، ولكنهم لا يعتبرون جميع هذه النجاحات، سواء منها السياسية أم الاقتصادية، إلا بمثابة دفع بالتقسيط. لذلك يعتبرون كل حركة ثورية أو تقدمية خطوة في اتجاه طريقهم بالذات، ومهمتهم الخاصة، أن يدفعوا إلى الأمام الأحزاب الثورية الأخرى، وأن يذودوا عن مصالح البروليتاريا في حال انتصار أحد هذه الأحزاب.

إن هذا التكتيك الذي لا يغيب عنه أبداً الهدف العظيم يقي الاشتراكيين من خيبة الأمل التي تستسلم لها حتماً الأحزاب الأخرى التي هي أقصر نظراً، سواء كان مقصود الجمهوريين الصرف أم الاشتراكيين العاطفيين الذين يعتقدون أن هدف الحركة النهائي هو مرحلة بسيطة.

لنطبق هذا على إيطاليا. إذاً إن انتصار البرجوازية الصغيرة «بسبيل الانحلال» والفلاحين سيؤدي، أغلب الظن، إلى تأليف حكومة من الجمهوريين «المهتدين»، الأمر الذي سيعطينا الحق الانتخابي العام، وقدراً أكبر بكثير من الحرية «حرية الطبع والنشر، والاجتماعات والجمعيات، إلغاء المراقبة البوليسية وما إلى ذلك، أي سلاحاً جديداً لا يجوز الاستهانة به.

وإما ستؤسس جمهورية برجوازية برئاسة هؤلاء الناس أنفسهم وبعض المازينيين، الأمر الذي من شأنه أن يوسع أكثر من ذي قبل حرية نشاطنا ومجاله، ولبعض الوقت على الأقل. ذلك أن الجمهورية البرجوازية، كما قال ماركس، هي الشكل السياسي الذي لا يمكن للنضال بين البرجوازيين والبروليتاريا أن يجد حلاً له إلا فيها. ناهيك عن التأثير الذي من شأن ذلك أن يمارسه في أوروبا.

إذن. إن انتصار الحركة الثورية الحالية لا يمكن أن يحدث دون أن يقوّينا ودون أن يوفر لنا وضعاً» أكثر ملائمة. وعليه نقترف خطأ فادحاً جداً إذا شرعنا نستنكف، إذا اكتفينا في مواقفنا من «affini» ***«المجاورة» بالنقد السلبي الصرف. وقد يحل زمن يتعين علينا فيه أن نتعاون معها بصورة إيجابية، ومن ذا الذي يعرف متى سيحل؟

مع بقائهم أقلية في الحكومة شاطروا طوعاً واختياراً المسؤولية عن جميع السفالات والخيانات التي اقترفتها الأغلبية المشكّلة من الجمهوريين

واضح أنه ليس لنا أن نهيئ مباشرة حركة ليست حركة تلك الطبقة بالذات التي نمثلها. وإذا كان الراديكاليون والجمهوريون يعتبرون أنه آن الأوان للخروج للشارع، فليفسحوا المجال أمام حماستهم. أما نحن، فإن وعود هؤلاء السادة المدوية قد خدعتنا أحياناً كثيرة جداً إلى حد أننا لن نقع في الفخ من جديد.

فلا ينبغي، لا لبياناتهم ولا لمؤامراتهم، أن تعمي مشاعرنا. وإذا كنا ملزمين بدعم كل حرية شعبية بالفعل، فنحن ملزومون كذلك بألّا نضحي عبثاً بنواة حزبنا البروليتاري التي تكونت للتو، وبأن نحول دون أن تتعرض البروليتاريا للإبادة في فتن محلية عقيمة.

بالعكس، إذا كانت الحركة وطنية بالفعل، فإن رجالنا سيشغلون مكانهم فيها قبل أن يوجهوا إليهم النداء، إذ إن اشتراكنا في مثل هذه الحركة أمر بدهي.

ولكنه يجب في هذه الحال أن نوضح لأنفسنا، وينبغي أن نعلن ذلك أمام الملأ، أننا نشترك كحزب مستقل، متحالف مؤقتاً مع الراديكاليين والجمهوريين، ولكنه يختلف عنهم أصلاً؛ وأننا لا نعلل النفس بأية أوهام بصدد نتيجة النضال في حال النصر، وأن هذه النتيجة لا يمكن أن ترضينا في أية حال من الأحوال، وإنها لن تكون بالنسبة لنا غير مرحلة من المراحل المبلوغة، غير قاعدة عملياتية جديدة لأجل المكاسب اللاحقة، وأن سبلنا ستفترق في يوم النصر بالذات، إننا سنشكل منذ هذا اليوم معارضة جديدة حيال الحكومة الجديدة، ولكنها معارضة ليست رجعية، بل تقدمية، معارضة أقصى اليسار التي ستدفع إلى تحقيق مكاسب جديدة تتجاوز إطار ما تم اكتسابه.

بعد النصر الذي نحرزه معاً، سيعرضون علينا، أغلب الظن، بضعة مناصب في الحكومة الجديدة، ولكنهم سيعرضونها حتماً بحيث نكون الأقلية. وهنا أفدح خطر. فبعد ثورة شباط «فبراير» 1848، ارتكب الديموقراطيون الاشتراكيون الفرنسيون «من جريدة، Reforme»»، ليدرو-رولان، لويس بلان، فلوكون وغيرهم» خطأ، بشغلهم مثل هذه المناصب.

فمع بقائهم أقلية في الحكومة، شاطروا طوعاً واختياراً المسؤولية عن جميع السفالات والخيانات التي اقترفتها الأغلبية المشكّلة من الجمهوريين الصرف حيال العمال؛ وفي الوقت نفسه، شل وجود هؤلاء السادة في الحكومة كلياً الأعمال الثورية للطبقة العاملة التي ادعوا بدور ممثليها.

إن كل ما قيل هنا ليس سوى رأي شخصي؛ وإني أعرب عنه لأنهم يسألونني عنه، علماً بأني أعرب عنه بقدر كبير من عدم الثقة، أما فيما يخص التكتيك العام، فقد اقتنعت بصحته طوال حياتي كلها، ولم يخيب أملي ولو مرة واحدة.

أما فيما يتعلق في ظروف إيطاليا الراهنة، فالأمر يختلف، فهذه المسألة يجب حلها في مكانها، ويجب أن يحلها أولئك الموجودون في وسط الأحداث.

كتب في 26 كانون الثاني «يناير» 1894. ماركس إنجلس، بصدد الثورة الاشتراكية، دار التقدم 1983، ص 330-333

إصدارات جديدة

جاء في الكتاب الجديد لأليس بيل «تجربتنا الكبرى: التاريخ الملحمي لأزمة المناخ» وصف لـ 300 عام غيرت الكوكب.

■ قاسيون

يعيدنا هذا الكتاب إلى الخطوات الأولى لتغير المناخ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وصولاً إلى اليوم، حيث بدأ العالم يتحدث عن الأشياء التي ستصبح أكثر سخونة مع عواقبها الكارثية على الحياة في الأرض.

بينما كتب ألكسندر اتكيند في كتابه الجديد «التاريخ الثقافي للموارد الطبيعية» عن تاريخ البشرية من منظور الموارد الطبيعية، كيف نكتسبها، وكيف نستخدمها، ونقيمها، ونتاجر بها، ونستغلها. في هذا التاريخ، كان الفاعلون الرئيسيون هم وقود الروث الطبيعي والقنب والسكر والمواد الخام، والسمك والزيت وبقية عناصر الطبيعة ومكونات الاقتصاد ومحركات الثقافة.

ويجادل بيرند ريكسنجر، وليا بيكر، وكاتينا دهمي، وكريستينا كيندل فن كتاب عن المخطط الأممي لصفقة خضراء يسارية عن حل أزمة المناخ. وأكد المجادلون المنتمون إلى حزب اليسار الألماني بأن مواجهة تغير المناخ، تتطلب أولاً الانخراط في تغيير النظام، وهي عملية متجذرة في دخول الاشتراكية على أساس عالمي. فيقترحون ممارسات تنظيمية تحويلية لبناء قوة مضادة جديدة فعّالة ضد الرأسمالية.

وحاولت إيريكا سيرينو في كتابها «البحث عن حلول لأزمة البلاستيك» وضع الحلول ليهدد التلوث البلاستيكي التي يهدد الحياة البرية وصحة الإنسان، لكن أزمة البلاستيك هي أيضاً قصة من الظلم البيئي، حيث تستحوذ الدول الفقيرة على حصة أكبر من نفايات العالم، وتهدد المواد الكيميائية المصنعة في الغالب حياة المجتمعات السوداء والفقيرة. وتظهر سيرينو أنه لا يمكننا حل المشكلة إلا إذا واجهنا نطاقها الكامل.

وفي كتاب الرهان على المزرعة: الدولار وزراعة الغذاء في أمريكا، تتحدث بيث هوفمان عن ارتفاع تكاليف الأراضي، وارتفاع تكلفة المعدات الزراعية، وتزايد عدم اليقين بشأن المناخ، وقلة خيارات الرعاية الصحية، لذلك تعتبر الزراعة اليوم عملاً محفوفاً بالمخاطر. ومجرّد البقاء في العمل بالنسبة للكثيرين هو صراع دائم. واقترحت استكشاف لأكثر الطرق عدلاً من أجل استدامة إنتاج الغذاء واستمراره في العالم.

أخبار ثقافية

أخبار لغوية

أقيم حفل إطلاق «أسبوع التبادل الدولي لتعليم اللغة الصينية 2021»، الذي ينعقد عبر الإنترنت وغير الإنترنت في بكين يوم 13 كانون الأول الحالي، بهدف تعزيز التنمية عالية الجودة لتعليم اللغة الصينية للأجانب، وتقديم خدمة أفضل لمتعلمي اللغة الصينية من جميع أنحاء العالم. ومن جهة أخرى زار وفد من جامعة موسكو التربوية الحكومية قسم اللغة الروسية في جامعة دمشق لتبادل الخبرات حول تعلم العربية والروسية وتنظيم عقد اللقاءات بين أساتذة وطلاب جامعتي دمشق وموسكو مستقبلاً. وفي دمشق، أقيم مهرجان شعري للشعراء المدرسين بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية في ثقافي العدوي.

مهرجان أفضل مهرجي العالم

افتتح يوم الخميس 16 كانون الأول في سيرك بطرسبورغ الحكومي مهرجان «أفضل مهرجي العالم» الدولي. وأتى إلى بطرسبورغ المهرّجون الذين يمثلون بلدان أوروبا وآسيا وأمريكا وذلك للمشاركة في المهرجان وإحياء الذكرى المئوية لميلاد المهرج الكبير وفنان الشعب السوفييتي، يوري نيكولين. وتولت تنظيم المهرجان شركة السيرك الحكومية، بصفتها مؤسسة وريثة لهيئة «سويوز غوس تسيرك» السوفييتية حيث عمل يوري نيكولين وحيث مُنح ميدالية الدفاع عن لينينغراد كمشارك في فك حصار المدينة.

كانوا وكنا

حدثت إضرابات كبيرة لعمال دمشق عام 1954، وأكد المشاركون على ضرورة تلبية المطالب الاقتصادية والسياسية للعمال. وحينما رفض أصحاب العمل، حدث إضراب عام في دمشق تلقى الدعم من عمال بقية المدن السورية مما أدى إلى عقد جلسة استثنائية للمجلس النيابي قرر بموجبه رفع أجور العمال. في الصورة مظاهرة عمال النسيج الآلي في دمشق أثناء الإضراب العام سنة 1954.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 19/12/2021» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

دوستويفسكي والمسألة الشرقية

في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دخلت الإمبراطورية العثمانية في فترة أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. واستجابت السلطات المهتمة في المقام الأول بمصالحهم الخاصة، بدلاً من مصالح الدولة والعامة. استجابة بطيئة للتحديات الجديدة.

■ تاستانبيك ساتباي

الاستجابة كانت بطيئة لدرجة أن المعاصرين كان لديهم انطباع بأن تركيا كانت عالقة في مستنقع، وأن البلد محكوم عليه بالفشل وليس له خاصية التنمية والتقدم.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أصبحت عمليات التفكك واضحة لدرجة أن السياسيين الأوروبيين بدأوا يطلقون على تركيا اسم «رجل أوروبا المريض». وعلى الرغم من «النصر باهظ الثمن» الذي تم إحرازه بتحالف مع بريطانيا وفرنسا في حملة القرم ضد روسيا، فقد ازداد ضعف تركيا. وتفاقمت الأزمة الداخلية في البلاد لدرجة أن مسألة تقطيع أوصال أراضيها كانت على جدول الأعمال الدولي. هكذا نشأت المسألة الشرقية في الحياة الدولية الأوروبية.

ربطت روسيا في ذلك الوقت هذه القضية، أولاً وقبل كل شيء، بالحل الناجح للمسألة السلافية، أو بالأحرى القضية السلافية الجنوبية. وشارك ممثلو الأدب الروسي في القرن التاسع عشر، ومن بينهم الكاتب الروسي العظيم فيودور دوستويفسكي، بنشاط في مناقشة «الفرصة التاريخية» التي نشأت بين الشعوب السلافية الشقيقة. ونادراً ما تصبح آراء دوستويفسكي التاريخية موضوع دراسة خاصة، بينما لا يتم تجاهل العديد من الكلاسيكيات الروسية في هذا الصدد.

إن المفهوم التاريخي لدوستويفسكي يتميز أولاً وقبل كل شيء، بنظرة أرثوذكسية دينية للعالم، بما في ذلك نظرته إلى التاريخ الروسي. وكان يعتقد أن الفكرة الكاثوليكية التي تمثلها فرنسا التي فقدت دينها، غارقة في «المادية» وفقدت مصداقيتها، ووقعت في نقص الروحانية، ولهذا السبب بالذات، لا يمكن للغرب أن يقود العالم المسيحي. فعهد دوستويفسكي بهذا الدور لروسيا، فأعظم الإنجازات التي حققها الروس بالفعل في تاريخهم ومستقبلهم هي غرض إنساني عالمي، خدمة مشتركة للإنسانية والعالم، وليس لروسيا فقط لروسيا أو السلافيين فقط.

تفحص الكاتب «المسألة الشرقية» التي تعود في رأيه حتى قبل بطرس الأكبر والإمبراطورية الروسية. ولد في أول تجمع للقبيلة الروسية العظمى في دولة روسية واحدة، أي مع مملكة موسكو. فالمسألة الشرقية هي الفكرة البدائية لمملكة موسكو، والتي اعترف بها بطرس الأكبر إلى أعلى درجة، ولنفس الغرض، يجب أن تكون القسطنطينية ملكنا عاجلاً أم آجلاً. «فيودور دوستويفسكي، يوميات كاتب، فهم طوباوي للتاريخ».

توقعاً لاعتراضات المعارضين، حث دوستويفسكي روسيا على الاعتقاد بأن هذا مبرر أخلاقي للاستيلاء على العاصمة التركية: نعم، القرن الذهبي والقسطنطينية، كل هذا سيكون لنا، إذا لم يحدث هذا من قبل، فذلك بالضبط لأن الوقت لم ينضج بعد. «فيودور دوستويفسكي، يوميات كاتب، فهم طوباوي للتاريخ».

عادة، لا يأخذ دوستويفسكي في الاعتبار تركيا كعقبة سياسية على هذا الطريق، لأن تركيا ممزقة ومصابة بالفساد وليست دولة صحيحة. ولا يؤمن دوستويفسكي بمستقبل تركيا كدولة أوروبية في استقلالها الاقتصادي والسياسي، بينما يسمح لنفسه بتعريف مهين لها على أنها «دولة من الرخويات» أو «مدمرين وقتلة لبلدهم». آمل ألا يسيء هذا التوصيف القاسي للمجتمع التركي آنذاك إلى شعور الأتراك المعاصرين، لأنهم كانوا صورة طبق الأصل عن الدولة البائسة للإمبراطورية العثمانية، التي لم يجد حكامها لقرون القوة أو الرغبة في تحديث المجتمع التركي، بينما في اليابان البعيدة استغرق هذا الأمر بضعة عقود فقط.

دعونا نعود إلى «المسألة الشرقية» في رؤية دوستويفسكي المهووس بالفكرة الأرثوذكسية: موسكو هي روما الثالثة ولن تكون هناك روما الرابعة. يؤكد الكاتب أن موسكو لم تصبح روما الثالثة بعد، ولكن في غضون ذلك، يجب أن تتحقق النبوءة، لأنه لن تكون هناك روما الرابعة، ولن يستغني العالم عن روما في تحرير السلاف الجنوبيين من نير تركيا على يد روسيا، ويرى الخطوة الأهم في تنفيذ ذلك: لا يمكن لروسيا أن تخون الفكرة العظيمة التي ظلت معلقة عليها لعدة قرون والتي اتبعتها بثبات حتى الآن. هذه الفكرة، بالمناسبة، هي اتحاد السلاف الشامل، لكن إعادة التوحيد ليست استيلاء أو عنفاً، بل من أجل خدمة الإنساني، كما كتب دوستويفسكي يسأل سؤالاً بلاغياً: نعم، ومتى وكم مرة عملت روسيا في السياسة من أجل منفعة مباشرة؟ «فيودور دوستويفسكي، يوميات كاتب، المسألة الشرقية».

يرى دوستويفسكي في حل المسألة الشرقية وفقط مع الحل النهائي لهذه المشكلة يمكن لروسيا أن تتعاون أخيراً مع أوروبا لأول مرة في حياتها

في هذا الاتجاه، يطور دوستويفسكي فكرته ويوضح: وهذه الوحدة ليست للاستيلاء أو للعنف، وليست لتدمير الشخصيات السلافية أمام العملاق الروسي، ولكن من أجل إعادة تكوينهم ووضعهم في مكان مناسب في العلاقة مع أوروبا والإنسانية، لمنحهم الفرصة للهدوء والراحة بعد قرون لا حصر لها من المعاناة، وجمع شجاعتهم وتقديم مساهمتهم في خزينة الروح البشرية، وكلمتهم الجديدة في الحضارة.

يرى دوستويفسكي في حل المسألة الشرقية وفقط مع الحل النهائي لهذه المشكلة، يمكن لروسيا أن تتعاون أخيراً مع أوروبا لأول مرة في حياتها. لكن أوروبا لا تصدق هذا، ولا تصدق نبل روسيا ولا عدم اكتراثها،

ومع ذلك، يتميز دوستويفسكي نفسه بالتحيز والسخرية وعدم الثقة العميق في خطط المسألة الشرقية التي اقترحها الغرب، وفي المقام الأول من قبل بريطانيا العظمى.

لا تقل الاعتراضات العاصفة التي أثارها الرأي الدبلوماسي القديم لدوستويفسكي الذي ينص على منح القسطنطينية مكانة «مدينة دولية حرة»، أي إن مستقبل المدينة يجب أن يقوم على توازن القوى السياسية بين القوى الأوروبية القوية. ويرى دوستويفسكي في هذا مجرد حيلة دبلوماسية من الغرب. لن تكون هناك مثل هذه اللحظة في أوروبا، مثل هذه الحالة السياسية، بحيث لا تكون القسطنطينية ملكاً لأحد. هذه بدهية، وكتب مقنعاً الانتماء الحتمي للمدينة إلى روسيا في المستقبل. وهي الحقيقة الرهيبة بالنسبة لأوروبا هي كابوسها، مخاوفها الرئيسية في المستقبل.

في الختام، أود أن أشير إلى أن الفكرة المغرية المتمثلة في الوحدة السلافية والاستحواذ على القسطنطينية واحتلال ساحل بحر مرمرة والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. كان أحد أسباب هذا الدخول المتسرع عن طريق الخطأ للبلاد في الحرب العالمية الأولى التي تحولت فيما بعد إلى كارثة لروسيا. ولكن تحقق حلم دوستويفسكي التاريخي في تكوين جديد، في شكل الاتحاد السوفييتي الذي وحد العديد من الشعوب السلافية والجمهوريات الأخرى ضمن إطار النظام الاشتراكي.

تكمن أهمية دراسة موقف دوستويفسكي من المسألة الشرقية في أنه على الرغم من التوضيح الممل للعلاقات بين الشعوب السلافية الحالية، على الرغم من التناقض المثير للجدل أحياناً، فإنه يكشف لنا طبقات عميقة من سوء التفاهم وانعدام الثقة المتبادل بين الغرب وروسيا التي تمت دعوتها للتغلب، ليس فقط على السياسيين الحاليين!

■ * تاستانبيك ساتباي، دكتور في العلوم التاريخية، جامعة كيزيلوردا، كازاخستان